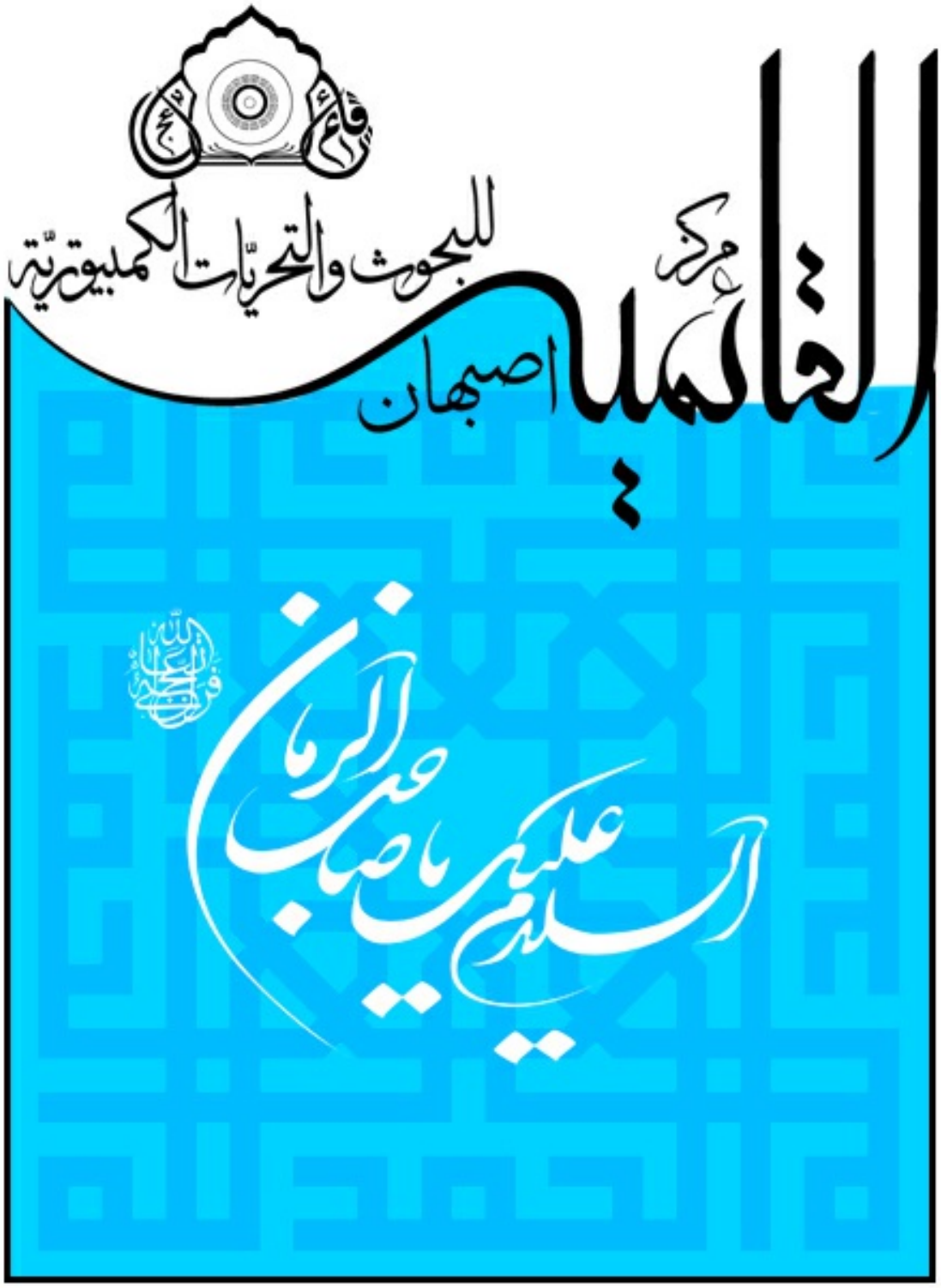

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

القول الفاصل في الرد
على مدعي التحريف

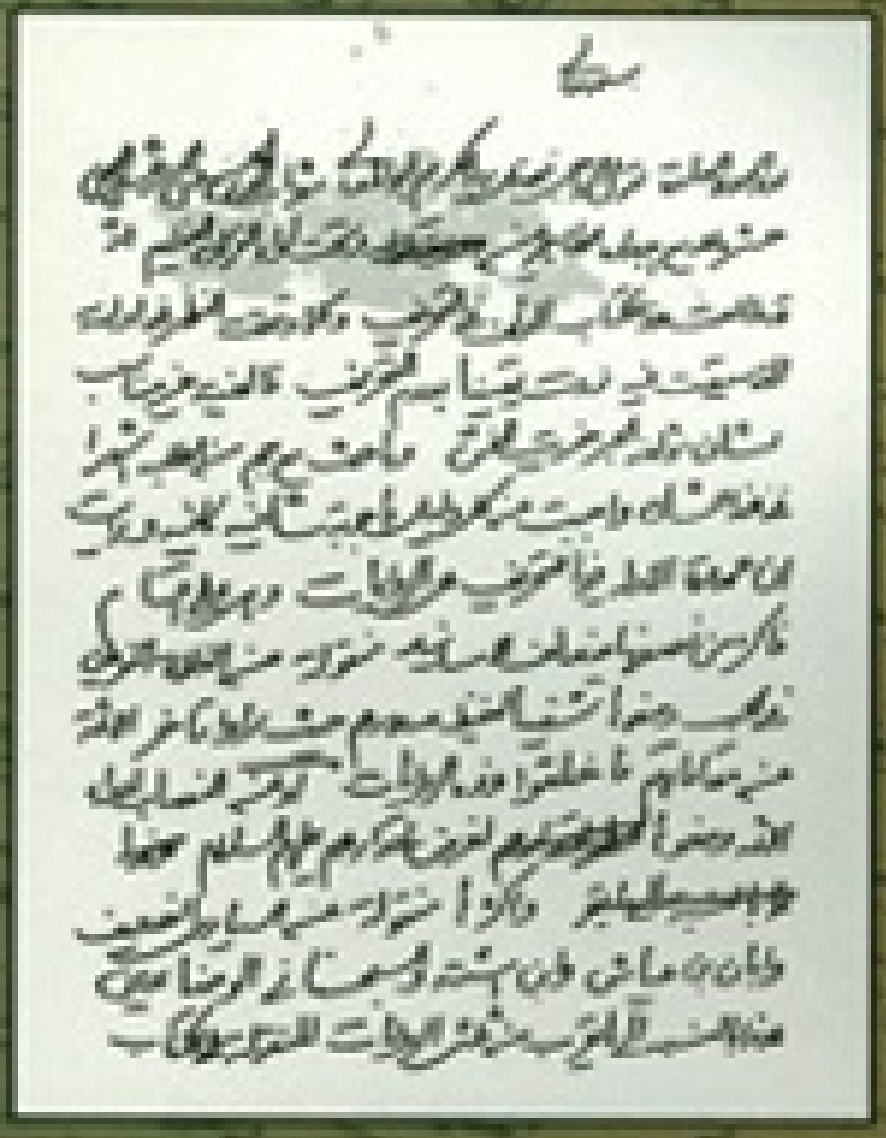

تحقيق
محمد رضا جديدي نژاد

اشراف
د. السيد محمود الحسني النجفي

بسم الله الرحمن الرحیم

القول الفاضل فی الرد علی مدعی التحریف

کاتب:

آیت الله سید شهاب الدین مرعشی نجفی

نشرت فی الطباعة:

مکتبه آیه الله المرعشی النجفی العامه – قم

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف ----- ۷
اشاره ----- ۷
فهرس المحتویات ----- ۸
[مقدمات التحقیق] ----- ۹
اشاره ----- ۹
تصدیر [من محمود المرعشی النجفی] ----- ۹
مقدمه التحقیق [من محمد رضا جدیدی نژاد] ----- ۱۱
اشاره ----- ۱۱
وصف الرساله ----- ۱۴
[مقدمه المؤلف:] ----- ۱۵
اشاره ----- ۱۵
[تفصیل] الأجوبه عن هذه الروایات ----- ۱۸
[أدلّه علی عدم التحریف] ----- ۳۲
[دلائل مدعی التحریف و الجواب عنها] ----- ۴۵
[أدلّه التحریف [غیر ما مرّ] ----- ۵۴
الدلیل [الأول] ----- ۵۴
[الدلیل الثانی] الروایات الدالّه علی عدد آی القرآن ----- ۵۹
[الدلیل الثالث الأخبار الخاصه فی تغییر بعض الآیات و السور بإحدی الصور المغیّره] ----- ۶۱
اشاره ----- ۶۱
[خاتمه] ----- ۶۲
[المتفرقات فی علوم القرآن و أصول الفقه] ----- ۶۴
اشاره ----- ۶۴
[تناسب الآیات و السور] ----- ۶۴

تنبیهات ---- ۶۶
الوقف و الابتداء ---- ۶۹
[أنواع الوقف] ---- ۶۹
اشاره ---- ۶۹
فائده ۱ ---- ۶۹
فائده ۲ ---- ۷۰
فائده ۳ ---- ۷۰
الاختلاف فی القراءه علی أنواع ---- ۷۰
ینبغی التنبیه علی نکت ---- ۷۱
المصادر ---- ۷۲
تعریف مرکز ---- ۸۳

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف

اشاره

سرشناسه : مرعشی، شهاب الدین، ۱۳۶۹ - ۱۲۷۶

عنوان و نام پدیدآور : القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف/ شهاب الدین الحسینی مرعشی نجفی؛ باهتمام محمود المرعشی النجفی؛ تحقیق محمدرضا جدیدی نژاد

مشخصات نشر : قم: مکتبه آیه الله العظمی المرعشی النجفی، ۱۴۲۴ق. = ۲۰۰۳م. = ۱۳۸۲.

مشخصات ظاهری : ۷۲ ص.نمونه

شابک : ۹۶۴-۶۱۲۱-۹۵-۰ ؛ ۹۶۴-۶۱۲۱-۹۵-۰

وضعیت فهرست نویسی : فهرستنویسی قبلی

یادداشت : عربی.

یادداشت : کتابنامه: ص. [۶۵] - ۷۲؛ همچنین به صورت زیرنویس

موضوع : قرآن -- تحریف

موضوع : قرآن -- دفاعیه ها و ردیه ها

شناسه افزوده : مرعشی، محمود، ۱۳۲۰ - ، ویراستار

شناسه افزوده : جدیدی نژاد، محمدرضا، ۱۳۴۸ - ، مصحح

شناسه افزوده : کتابخانه بزرگ حضرت آیت الله عظمی مرعشی النجفی

رده بندی کنگره : BP۸۹/۲/م ۴ق ۹ ۱۳۸۲

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۱۵۹

شماره کتابشناسی ملی : م ۸۲-۲۶۳

نام کتاب: القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف

نویسنده: سید شهاب الدین حسینی مرعشی نجفی

موضوع: تحریف

تاریخ وفات مؤلف: ۱۴۱۱ / ۱۳۶۹

زبان: عربی

تعداد جلد: ۱

ناشر: کتابخانه مرعشی

مکان چاپ: قم

سال چاپ: ۱۳۸۲ / ۱۴۲۴

نوبت چاپ: اوّل

فهرس المحتویات

التصدیر ۹

مقدمه التحقیق ۱۱

وصف الرساله ۱۳

مقدمه المؤلف ۱۵

تفصیل الأجوبه عن روایات التحریف ۱۸

أدلّه علی عدم التحریف ۲۹

دلائل مدعی التحریف و الجواب عنها ۳۹

أدلّه التحریف غیر ما مرّ ۴۶

الدلیل الأول ۴۶

الدلیل الثانی الروایات الدالّه علی عدد آی القرآن ۵۰

الدلیل الثالث الأخبار الخاصه فی تغییر بعض الآیات و السور بإحدی الصور المغیّره ۵۱

خاتمه ۵۲

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۸

المتفرقات فی علوم القرآن و اصول الفقه ۵۵

تناسب الآیات و السور ۵۶

تنبیهات ۵۸

الوقف و الابتداء ۶۰

أنواع الوقف ۶۰

فائده ۶۱

فائده ۶۱

فائده ۶۲

أنواع الاختلاف فی القراءه ۶۲

ینبغی التنبیه علی نکت ۶۳

المصادر ۶۵

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۹

[مقدمات التحقیق]

اشاره

بسم اللّه الرّحمن الرّحیم

تصدیر [من محمود المرعشی النجفی]

کان والدی، المرجع الفقید، المرحوم آیه اللّه العظمی السید شهاب الدین الحسینی المرعشی النجفی قدس سره، من ثله علماء الشیعه الکبار؛ الذین خاضوا و تبحروا فی مختلف میادین العلوم الإسلامیه، و صنّف رحمه اللّه أکثر من مائه و خمسین کتاب و رساله باللغه العربیه فی شتی موضوعات العلوم الإسلامیه کالفقه، و الاصول، و الحدیث، و التفسیر، و علوم القرآن، و الرجال، و

الأنساب، و المنطق، و الأدب، و التأريخ رأى بعضها النور، و يتوالى العمل على نشرها تباعا بحول اللّه.

و بخصوص الرساله التى نحن فى صددها، قام المرحوم الوالد بتحريرها فى ساعات فراغه و على عجل، و قد وجدناها وسط كتاب (فصل الخطاب) لشيخ المحدثين آيه اللّه الحاج ميرزا حسين النورى رضوان اللّه تعالى عليه، و كان صدر الكتاب بطباعه حجريه قبل عشرات السنين. فى الحقيقه لم ينو المرحوم الوالد تدوين رد على كتاب الميرزا الذى ذهب الى تحريف

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص: ١٠

القرآن الكريم ذلك اننى سمعته (والدى) رحمه اللّه يكرر أنّ الميرزا النورى عدل فى أواخر حياته عما أورده فى كتابه (فصل الخطاب)، لكن الأجل لم يمهله لتدوين و نشر ذلك، و من خلال سعى بعض المغرضين و أعداء أهل البيت عليهم السلام؛ الذين تشدقوا بهذا الكتاب، و أقدموا على تكثيره فى مختلف بقاع الارض و الادعاء بأنّ علماء الشيعه يقولون بتحريف القرآن الكريم، و لهذا ارتأينا و من اجل رد هذه التهمه و الافتراء عن حياض مذهب أهل البيت عليهم السلام نشر رساله المرحوم الوالد و بهذه الصوره التى ترونها.

هنا ينبغى أن أشكر الأخ الفاضل محمد رضا جديدى نژاد؛ الذى تجشّم عناء إعداد هذه الرساله

بدقه متناهیه و أظهرها إلی النور بهذه الحلّه.

ختاما احیی الروح الطاهره للعلامه الکبیر المرحوم الوالد، حافظ التراث الإسلامی و نظرائه من کبار علماء الشیعه؛ الذین لم یتوانوا لحظه عن خدمه الإسلام و مذهب أهل البیت علیهم السلام

قم- محمود المرعشی النجفی

أمین عام المکتبه و الخزانه العالمیه للمخطوطات الإسلامیه

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۱۱

مقدمه التحقیق [من محمد رضا جدیدی نژاد]

اشاره

قد استعملت کلمه التحریف فی التحریف المعنوی و اللفظی. المعنوی منه، تفسیر الکلام و تأویله علی غیر وجهه، و قد صرّح القرآن الکریم بوقوعه من الیهود، فقال تعالی: مِنَ الَّذِینَ هادُوا یُحَرِّفُونَ الْکَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ «۱».

حیث إنّهم کتموا و غیروا ما فی التوراه من صفه النبی (ص).

و هذا النوع من التحریف قد وقع فی القرآن الکریم أیضا و لیس موضع الخلاف، فإنّا نری بالوجدان تحریف کثیر من آیات الکتاب بأیدی المبتدعه حتّی صار هذا النوع من التحریف رویّتهم المعموله، و قد صرّح الإمام الباقر (ع) بوقوعه منهم حیث یقول: «و کان من نبذهم الکتاب أن أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده، فهم یروونه و لا یرعونه ...». «۲»

و أمّا اللفظی منه فعلی أربعه أقسام:

۱. التحریف بالزیاده؛ بمعنی أنّ بعض المصحف الموجود لیس من

---

(۱). سوره النساء: ۴۶.

(۲). الکافی، ج ۸، ص ۵۳.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۱۲

الوحی المنزل. و هذا باطل بالضروره و لم یقل به أحد من الفریقین.

۲. التحریف بالتبدیل و التغییر؛ بمعنی قراءه بعض الکلمات علی خلاف القراءه التی نزل بها القرآن الکریم. و هذا و إن وقع

باجتهـادات القرّاء فی قراءاتهم و لکن لم یتوجه من ناحیه تکلم القراءات ضـرر شدیـد إلی الکتاب، لأنّ القرآن منـذ صـدر الأول حتّی عصرنا الحاضر لم ینسخ و

لم يطبع إلّا مطابقا للقراءه المعهوده لدى جمهور المسلمين- الّا ما ندر- و هى ما ينطبق على قراءه عاصم بروايه حفص و الظاهر أنّها هى القراءه التى نزل بها جبرئيل (ع). على أنّه قال جمع من المحققين للقرآن و القراءات حقيقتان متغايران.

۳. التحريف بتغيير مواضع الآيات و السور، فقد يتوهّم ذلك فى قليل من الآيات، و أمّا فى السور بمعنى عدم ثبتها وفق ترتيب النزول و رأى النبى (ص) فواقع قطعا و إن أنكره السيد المرتضى؛ لأنّ السور بخلاف الآيات لم ترتّب فى حياه النبى (ص) و لا نريد بجمع القرآن فى حياته (ص) إلّا عدم انتشار الآيات و السور فى أيدى الصحابه لوجود عدّه من الجامعين فى حياه النبى (ص) و يأتى تفصيل ذلك فى شرحنا إن شاء اللّه.

۴. التحريف بالنقصان؛ بمعنى أنّ المصحف الذى بأيدينا لا يشتمل على جميع الوحى المنزل من السماء قرآنا، سواء وقع النقصان من ناحيه إسقاط المخالفين أو من ناحيه العامل الطبيعى و هو كيفيه جمعه.

و التحريف بهذا المعنى وقع موضع خلاف؛ فقد زعم بعض الأخباريين وقوعه، و أنكره آخرون من أصحابنا.

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص: ۱۳

و من بعض المشار إليه الحاج ميرزا حسين النورى (ت ۱۳۲۰ ق) فإنّه ألّف فصل الخطاب فى تحريف الكتاب. و جعل مطالب الكتاب ضمن ثلاث مقدمات و بابين، و ذكر فى الباب الأوّل اثنى عشر دليلا على وقوع التحريف فى القرآن الكريم (حسب زعمه الباطل)، و فى الباب الثانى أجاب عن أدلّه القائلين بعدم وقوع التحريف فيه بأجوبه واهيه.

و قد أصرّ (ره) بعد طبع الكتاب و نشره على أنّ مراده من التحريف خصوص الإسقاط من ناحيه الجامعين دون التغيير

و التبديل أو النقص من ناحيه العامل الطبيعى. «۱» لكن نجد فى مقدمته الاولى من كتابه خلاف ذلك، حيث إنّه قال: «فى نبذ ممّا جاء فى جمع القرآن و جامعه و سبب جمعه و زمانه و كونه فى معرض تطرق النقص و الاختلاف بالنظر إلى كيفيه الجمع مع قطع النظر عمّا يدل على تحققه أو عدمه من الخارج». و ذكر دليله الثانى هكذا: «إنّ كيفيه جمع القرآن و تأليفه مستلزمه عاده لوقوع التغيير و التحريف فيه».

و كيف كان فقد ردّ عليه جميع العلماء و صرّحوا بعدم قيمه لكتابه، و ألّف فى ردّه جمع من الأعلام، منهم سيدنا المعظم الآيه اللّه العظمى السيّد شهاب الدين الحسينى المرعشى النجفى قدس اللّه نفسه و طهر رمسه.

وصف الرساله

كان أصل الرساله مختصرا جدا لم تتجاوز سته صحائف، و لكن وجدت

---

(۱). انظر الذريعه، ج ۱۶، ص ۲۳۱- ۲۳۲.

معها صحائف منتشره بعضها يرتبط بالردّ على فصل الخطاب، و بعضها تكرار بمثل ما فى الرساله، و بعضها الآخر مسائل متفرقه فى علوم القرآن و اصول الفقه. فأدرجت القسم الأوّل من تكلم الصحائف فى الموضع المناسب من الرساله و جعلته ما بين معقوفين للتمييز عن أصل الرساله، و حذفت القسم الثانى، و رتبت القسم الثالث و جعلته فى آخر الرساله.

و قد سميت الرساله ب «القول الفاصل فى الردّ على مدّعى التحريف».

و ما توفيقى إلّا باللّه عليه توكلت و إليه انيب.

و فى الختام من الواجب علىّ أن اقدم شكرى و ثنائى إلى الدكتور السيد محمود المرعشى الأمين العام لاداره مكتبه آيه اللّه العظمى النجفى المرعشى (ره) فإنّه بمساعيه الجميله و همه العاليه قد أحيا كثيرا من

آثار أسلافنا الماضين، فجزاه اللّه خير جزاء المحسنين.

محمد رضا جديدى نژاد

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص: ۱۵

[مقدمه المؤلف:]

اشاره

بسمه تعالى بعد الحمد و الصلاه يقول الراجى فضل ربّه الكريم أبو المعالى شهاب الدين الحسينى المرعشى النجفى- حشره اللّه مع أجداده الطاهرين و تحت لواء القرآن العظيم- إنّه قد طالعت هذا الكتاب المؤلّف فى التحريف، و كلما دققت النظر فى أدلّته «۱» التى سيقت فيه زدت يقينا بعدم التحريف، فألفيته «۲» غير مناسب لشأن مؤلّفه الحبر خريت الفنّ. و باحثت مع جمّ من الطلبه أشهرا فى هذا الشأن و أجبت عن كلّ دليل بأجوبه شافيه كافيه، و رأيت أنّ عمده الأدلّه فيها للتحريف هى الروايات و هى على أقسام فأكثر من نصفها ضعاف الأسانيد، منقوله عن الغلاه المفرطين فى الحبّ، و ضعوها «۳» تشفّيا

---

(۱). و هى- كما قلنا فى المقدمه- اثنا عشر دليلا.

(۲). أى نقل ألف حديث فى تحريف القرآن الكريم.

(۳). إشاره إلى أنّ هذه الروايات مجعولات، و المجعول مغاير للضعيف؛ لأنّ الضعيف يطلق على ما كان فى سنده ضعف مع احتمال الصدق و إمكان قبول متنه بجعل العمل أو الاعتقاد مطابقا له مع غضّ النظر عن ضعفه و عدم حجيته، و إن ساعده دليل من الخارج-

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص: ۱۶

لغيظ صدورهم حيث رأوا تأخّر الأئمه- عليهم السلام- عن مقاماتهم، فاختلقوا هذه الروايات «۱»، أو عن النصاب- أعداء اللّه- وضعوها لغرض إقدارهم- عليهم السلام- «۲»، و أكثرها منقوله عن السيّارى «۳» الضعيف، و أبان بن عيّاش «۴» و ابن أشته «۵»، و السجستانى «۶» الوضّاعين.

- (كعمل الأصحاب) فإنّه يتلقّى بالقبول. و المجعول يطلق على ما لا يمكن قبول متنه شرعا

أو عقلا- أو هما معا كروايات تحريف القرآن. و الأكثر ورود المجعولات بأسانيد الضعيف، و إن اتّفق ورود ما لا يمكن قبول متنه بسند صحيح فيلزم أولا تأويله و ردّ علمه إليه تعالى، و إن لم يمكن نضربه عرض الجدار كما إذا ورد بسند ضعيف.

(١). فإنّ فى كثير من تلك الروايات التصريح باشتمال القرآن المجيد على اسم أمير المؤمنين علىّ- عليه السلام- و آل محمّد و ما جرى من الظلم عليهم.

(٢). أى إزاله قدرتهم عليهم السلام.

(٣). هو أبو عبد اللّه أحمد بن محمّد بن سيّار، يعرف بالسيّارى، يأتى من المؤلف- قدس سره- ترجمته فى آخر الرساله.

(۴). لا يوجد رجل بهذا الاسم فى الكتب الرجاليه و لا فى سند من أسناد الروايات التى نقلها النورى فى فصل الخطاب، و الظاهر أنّ مراد المؤلف- قدس سره- أحمد بن عيّاش الذى نقل النورى من كتابه «مقتضب الأثر» كثيرا، و قد اضطرب الرجل و اختلّ فى آخر عمره.

انظر رجال النجاشى، ص ٨۵، رقم ٢٠٧؛ الفهرست، ص ٣٣، رقم ٨٩.

(۵). هو محمد بن عبد اللّه ابن أشته، أبو بكر الأصبهانى، المقرئ، النحوى. كان من علماء العامه و كتاب المصحاف الذى نقل منه السيوطى فى الإتقان كثيرا من تأليفاته و نقل النورى عنه بواسطه الإتقان. توفّى بمصر سنه ستين و ثلاثمائه. أنظر ترجمه الرجل فى معرفه القرّاء الكبار، ج ١، ص ٣٢١، رقم ٢۴٠.

(۶). هو حبيب بن المعلّى السجستانى، كان من أصحاب السجاد، و الباقر، و الصادق عليهم السلام، كذا فى رجال الطوسى (ص ١١٣ و ١٣٢ و ١٨۵ و ١٩۴)، دون ذكر شى ء من المدح و الذمّ. و قال الكشّى فى رجاله (ص ٣۴٧، رقم ۶۴۴): «محمّد بن مسعود، قال:

حبیب-

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۱۷

[«*» و بعضها ینتهی سنده إلی معلّی بن خنیس الکوفی البزّاز الذی قال جش فی حقّه: «کوفی، بزّاز، ضعیف جدّا، لا یعوّل علیه». «۱»

کان مغیریّا، ثمّ دعی إلی النفس الزکیه و قتل فی هذه العقیده. و الغلاه یضیفون إلیه کثیرا و لا أری الاعتماد علی شی ء من حدیثه. «۲»

و بعضها ینتهی سنده إلی علی بن حدید الذی قال الشیخ فی حقّه فی یب (فی باب الرباء): «أنّه ضعیف جدا، لا یعوّل علی ما ینفرد به». «۳»

- السجستانی کان أولا شاریّا، ثمّ دخل فی هذا المذهب و کان من أصحاب أبی جعفر و أبی عبد اللّه- علیهما السلام- منقطعا إلیهما».

فالرجل کان أولا من الخوارج، ثمّ صار إمامیّا و اختصّ بالصادقین- علیهما السلام-، و لقول الکشّی «منقطعا إلیهما» عدّ من الممدوحین، فلعلّ المجعولات جاءت من جهه بعض الرواه عنه، کما جاء فی جابر الجعفی، أو رواها قبل استبصاره.

* وجدنا من هنا إلی قوله: «إلی هذا النصب» فی الصحائف المتفرّقه کما أشرنا إلیه فی المقدمه.

(۱). رجال النجاشی، ص ۴۱۷، الرقم: ۱۱۱۴.

(۲). کذا ضعّفه ابن الغضائری فی الرجال المنسوب إلیه، أنظر رجال ابن الغضائری، ص ۸۷ الرقم: ۱۱۶، باختلاف یسیر فی الألفاظ.

و قد عدّه الشیخ فی الغیبه (ص ۳۴۷) من السفراء الممدوحین و قال: «و منهم المعلّی بن خنیس، و کان من قوّام أبی عبد اللّه (ع)، و إنما قتله داود بن علیّ بسببه، و کان محمودا عنده، و مضی علی منهاجه و أمره مشهور ...».

فما قاله الشیخ یقتضی عداله الرجل، بل فوقها و لکن لتعارضه مع قول النجاشی و ابن الغضائری لم یتوجّه إلیه أکثر علماؤنا، منهم العلامه

فی الخلاصه (ص ۴۰۹) و المختلف (ج ۱، ص ۱۳۱) و ابن داود فی الرجال (ص ۲۷۹) و الشیخ عبد النبی فی حاوی الأقوال (ج ۴، ص ۳۱۱- ۳۱۳).

(۳). التهذیب، ج ۷، ص ۱۰۱، و فی رجال الکشی (ص ۵۷۰): «قال نصر بن الصبّاح: علی بن حدید بن حکیم، فطحیّ، من أهل الکوفه، و کان أدرک الرضا علیه السلام».

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۱۸

[تفصیل] الأجوبه عن هذه الروایات

منها: أنّها نقلت فی کتب قد نقلت فیها الأخبار الصریحه فی الجبر أو الصریحه فی التفویض أو الصریحه فی سهو النبی- صلّی اللّه علیه و آله و سلّم- فهذه حالها. «۱»

و منها: أنّها ضعاف السند، کما تقدم.

و منها: أنّها معرضه عنها عند الأصحاب. «۲»

---

(۱). ذکرها- باختلاف یسیر فی الألفاظ- السیّد المحقق البغدادی فی شرح الوافیه.

نشیر إلی أهمّ هذه الکتب التی نقل فیها تلک الروایات و روایات التحریف مع ذکر عددها، علما بأنّ مجموع الروایات التی نقلها المحدّث النوری من کتب الإمامیه یبلغ ۱۰۵۴ روایه:

الف) کتاب القراءات، لأحمد بن محمّد السیّاری الذی ضعّفه الشیخ و النجاشی و ابن الغضائری (یأتی من المؤلف- قدس سره- ترجمته نقلا عن الکتب الرجالیه فی أواخر الرساله)، تبلغ روایاته فی فصل الخطاب ۳۵۰ روایه.

ب) تفسیر علی بن إبراهیم القمی، تبلغ روایاته ۸۶ روایه، و هو و إن کان من أجلّاء الإمامیه لکنّ التفسیر- علی ما ذکره جمع من المحققین- منسوب إلیه من غیر أن یکون من مؤلّفاته، و انما هو تلفیق من املاءاته علی تلمیذه أبی الفضل العباس بن محمّد العلوی، و قسط وافر من تفسیر أبی الجارود (الملعون بلسان صادق آل محمّد علیهم السلام) ضمّه إلیها أبو الفضل و أکمله بروایات من

عنده.

ج) تفسير العياشى، لمحمّد بن مسعود العياشى السمرقندى. تبلغ رواياته فى فصل الخطاب ۸۸ روايه. و هو أيضا من أجلّاء طائفه الإماميه، لكن التفسير قد حذف أسانيد رواياته من جانب بعض الناسخين للاختصار، فصارت الروايات مرسله. و من جمله هذه الكتب:

التفسير المنسوب إلى الإمام العسكرى (ع)؛ الاحتجاج للطبرسى؛ تفسير فرات بن إبراهيم الكوفى؛ كتاب السقيفه لسليم بن قيس الهلالى، فانظر للتفصيل: صيانه القرآن من التحريف، ص ۲۲۲- ۲۳۷.

(۲). و قد ثبت فى محلّه أن إعراض الأصحاب سيما عن الأخبار الصحيحه السند كاشف عن الخلل؛ لأنّ قدماء أصحابنا كانوا أصحاب الأخبار و الآثار الصحيحه لا أصحاب الآراء و الاجتهاد، فإعراضهم يكشف عن وجود الآثار الصحيحه فى عدم تحريف القرآن.

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص: ۱۹

و منها: ما ذكره كاشف الغطاء من أنّه لو كان قد نقصت منه شى ء، لتواتر نقله، لتوفّر الدواعى عليه و لأتخذه أعداء الإسلام من أعظم المطاعن على الدين. «۱»

و منها: أنّ هذه الأخبار على فرض صحّه أسانيدها- من باب فرض المحال- متناقضه، فبعضها يدلّ على أنّ المنزل كان مشتملا على جميع العلوم «۲» فأسقط، و بعضها يدل على أنّ الساقط ما كان على المخالفين. «۳»

و منها: ما ذكره كاشف الغطاء من أنّه على فرض صحّه الأسانيد بأن يراد

---

(۱). كشف الغطاء، ج ۲، ص ۲۹۹ باختلاف يسير فى الألفاظ.

(۲). لم أجد ما يدل على اشتمال الساقط على جميع العلوم و لعلّ المراد كلياتها، و قد نفى البعد فى فصل الخطاب- بعد نقل الإيراد عن المحقق البغدادى شارح الوافيه- عن ذلك!

(۳). كخبر الزنديق- كما مثّل به شارح الوافيه- الطويل، المنقول فى الاحتجاج (ج ۱، ص ۳۵۸) و فيه بعد ذكره- عليه

السلام- عرض القرآن الذی جمعه علیهم و إعراضهم عنه لوجود أسماء أهل الحق و الباطل فیه ما نصّه (ع): «ثمّ دفعهم الاضطرار بورود المسائل علیهم عمّا لا یعلمون تأویله إلی جمعه و تألیفه و تضمینه من تلقائهم ما یقیمون به دعائم کفرهم، فصرخ مناديهم: من کان عنده شی ء من القرآن فلیأتنا به. و وکلوا تألیفه و نظمه إلی بعض من وافقهم علی معاداه أولیاء اللّه، فألّفه علی اختیارهم. و ما یدلّ علی المتأمّل له علی اختلال تمییزهم و افترائهم و ترکوا منه ما قدروا أنّه لهم و هو علیهم ... الخبر».

و کخبر نقله فی الاحتجاج (ج ۱، ص ۲۲۵- ۲۲۸) عن أبی ذر الغفاری أنّه قال: «لمّا توفّی رسول اللّه (ص) جمع علیّ (ع) القرآن و جاء به إلی المهاجرین و الأنصار و عرضه علیهم لما قد أوصاه بذلک رسول اللّه (ص) فلما فتحه أبو بکر خرج فی أول صفحه فتحها فضائح القوم، فوثب عمر و قال: یا علیّ اردده فلا حاجه لنا فیه، فأخذه (ع) و انصرف ثمّ احضروا زید بن ثابت- و کان قاریا للقرآن- فقال له عمر: إنّ علیّا جاء بالقرآن و فیه فضائح المهاجرین و الأنصار، و قد رأینا أن نؤلف القرآن و نسقط منه ما کان فیه فضیحه و هتک للمهاجرین و الأنصار، فأجابه زید إلی ذلک ...».

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۲۰

النقص مما خلق لا- ما أنزل، أو النقص بالنسبه مما أنزل من السماء لا مما وصل إلی النبی- صلّی اللّه علیه و آله و سلّم-، أو النقص فی المعانی، أو الناقص الأحادیث القدسیّه. «۱»

و منها: أنّ بعضها یدل علی التحریف بالزیاده و النقصان کروایه

علی بن إبراهیم القمی بإسناده عن حریز، عن الصادق- علیه السلام- (فی سوره الفاتحه): «صراط من أنعمت علیهم غیر المغضوب علیهم و غیر الضّالّین». «۲»

و کما فی العیاشی من أنّهم جعلوا «آل عمران» بدل «آل محمّد» «۳» و من البدیهی المسلّم عند الکل، عدم وجود الزیاده فی الکتاب. و ادعی الإجماع علی العدم وجوه الأعلام کالمفید «۴» و الشیخ «۵» و غیرهم. «۶»

---

(۱). کشف الغطاء، ج ۲، ص ۲۹۹ باختلاف یسیر فی الألفاظ.

(۲). تفسیر القمی، ج ۱، ص ۲۹.

(۳). جاءت الروایه هکذا: عن هشام بن سالم قال: سألت أبا عبد اللّه- علیه السلام- عن قوله تعالی: إِنَّ اللَّهَ اصْطَفی آدَمَ وَ نُوحاً وَ آلَ إِبْراهِیمَ وَ آلَ عِمْرانَ «۳: ۳۳».

قال: «هو آل إبراهیم و آل محمّد علی العالمین، فوضعوا اسما مکان اسم» (تفسیر العیاشی، ج ۱، ص ۱۶۸، الرقم: ۳۰).

(۴). فإنّه- رحمه اللّه- قال فی أوائل المقالات (ص ۸۱): «و عندی أنّ هذا القول [إنّ القرآن لم ینقص منه کلمه و لا آیه و لا سوره] أشبه من مقال من ادعی نقصان کلم من نفس القرآن علی الحقیقه دون التأویل و إلیه أمیل، و اللّه أسأل توفیقه للصواب؛ و اما الزیاده فیه فمقطوع فسادها».

(۵). و سیأتی نقل کلامه- رحمه اللّه- من المصنف قدس سره.

(۶). منهم الصدوق- رحمه اللّه- فإنّه قال فی الاعتقادات (ص ۸۴): «اعتقادنا أنّ القرآن الذی أنزله اللّه تعالی علی نبیه محمّد- صلّی اللّه علیه و آله و سلّم- هو ما بین الدفتین و هو ما فی

فی مجمع البیان: «الصحیح من مذهب أصحابنا خلافه». «۱» و کذا السیّد المرتضی فإنّه أصرّ غایه الإصرار و

عدّد ذلک من الأمور المقطوعه التی لا ینبغی التأمل فیه، و قال: «إنّ من خالف فی ذلک من الإمامیه و الحشویه قوم لا یعتد بخلافهم». «۲»

و قال الشیخ فی التبیان: «و أمّا الکلام فی زیادته و نقصانه فممّا لا یلیق به، أمّا الزیاده فمجمع علی بطلانه، و أمّا النقصان منه فالظاهر أیضا من مذهب المسلمین خلافه، و هو الألیق بالصحیح من مذهبنا». «۳»

أیدی الناس لیس بأکثر من ذلک، و مبلغ سوره عند الناس مائه و أربع عشره سوره، و عندنا أنّ «الضحی» و «أ لم نشرح» سوره واحده «و لإیلاف» و «أ لم تر کیف» سوره واحده، و من نسب إلینا أنّا نقول إنّه أکثر من ذلک فهو کاذب».

و منهم أیضا ابن شهرآشوب- رحمه اللّه- فإنّه قال فی متشابه القرآن و مختلفه (ج ۲، ص ۷۷):

«... و الصحیح کلّ ما یروی فی المصحف من الزیاده انما هو تأویل، و التنزیل بحاله ما نقص منه و ما زاد».

و منهم أیضا العلامه الحلّی- رحمه اللّه- فإنّه قال فی أجوبه المسائل المهنائیه (ص ۱۲۱) عند ما سأله السیّد المهنا عن التحریف بالزیاده و النقصان، أو التقدیم و التأخیر فقال ما نصّه: «الحقّ أنّه لا تبدیل و لا تأخیر و لا تقدیم فیه، و أنّه لم یزد و لم ینقص، و نعوذ باللّه تعالی من أن یعتقد مثل ذلک و أمثال ذلک، فإنّه یوجب التطرق إلی معجزه الرسول علیه و آله السلام المنقوله بالتواتر».

و أنظر عبائر عدّه أخری من الأعلام فی العبارات التالیه من المصنف قدس سره.

(۱). مجمع البیان، ج ۱، ص ۱۵ و تمام العباره هکذا: «و الکلام فی زیاده القرآن و نقصانه ممّا لا یلیق بالتفسیر. أمّا

الزیاده فیه فمجمع علی بطلانه، و أمّا النقصان منه فقد روی جماعه من أصحابنا و قوم من حشویه العامه أنّ فی القرآن تغییرا و نقصانا و الصحیح من مذهب أصحابنا خلافه».

(۲). الذخیره فی الکلام، ص ۳۶۴ عن سلامه القرآن من التحریف، ج ۱، ص ۸۷.

(۳). التبیان، ج ۱، ص ۳ باختلاف یسیر فی الألفاظ.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۲۲

و منها: أنّ روایات التحریف علی فرض قبولها تدل أکثرها علی أنّ فضائل علی- علیه السلام- و عترته أسقطت «۱»، و التصریح باسمه- علیه السلام- لا یلائم حدیث الغدیر المسلم عند الفریقین، فإنّه صریح فی نصبه بأمره تعالی مع ضمانه حفظه لو بلغ فلو کان اسمه مذکورا لم یحتج إلی هذا النصب. «۲»]

هذا بالنسبه إلی ما یقرب من ثلث الروایات المنقوله فی الکتاب، و البقیه إمّا صریحه فی إسقاط التأویلات کما ینص علی ذلک کلام أمیر المؤمنین- علیه السلام- فی النهج و غیرها حیث قال: «جئتکم به کملا مشتملا علی کیفیه نزولها و المعنی بها و أنّها نزلت لیلا أو نهارا، الحدیث». «۳»

و امّا محکومه للأدلّه الدالّه علی أنّهم أقاموا حروفه و حرّفوا

---

(۱). و من أهمّ هذه الروایات ما روی فی الکافی (ج ۲، ص ۶۲۷)، و تفسیر العیاشی (ج ۱، ص ۱۹) عن أبی جعفر (ع) قال: «القرآن نزل علی أربعه أرباع: ربع فینا، و ربع فی عدوّنا، و ربع سنن و أمثال، و ربع فرائض و أحکام، و لنا کرائم القرآن».

و منها أیضا ما روی فی تفسیر العیاشی (ج ۱، ص ۱۳) بإسناده عن الصادق (ع): «لو قرئ القرآن- کما أنزل- لألفینا مسمّین».

و منها أیضا ما روی فی تفسیر العیاشی (ج

۱، ص ۱۳) بإسناده عن أبی جعفر (ع) قال: «لو لا أنّه زید فی کتاب اللّه و نقص منه، ما خفی حقّنا علی ذی حجی».

و منها أیضا روایه الکافی (ج ۱، ص ۴۱۷) بإسناده عن أبی جعفر (ع) قال: «نزل جبرئیل بهذه الآیه علی محمّد (ص) هکذا: وَ إِنْ کُنْتُمْ فِی رَیْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلی عَبْدِنا- فی علیّ- فَأْتُوا بِسُورَهٍ مِنْ مِثْلِهِ».

(۲). کذا قال أیضا المحقق الخوئی فی البیان (ص ۲۳۰)، و لا یخفی أنّ هذا من أتمّ الدلائل، و سیشیر المؤلف- قدس سره- إلی تلک الطائفه من روایات التحریف مره أخری و یذکر جوابا آخر.

(۳). لم نجده فی نهج البلاغه، لکنه روی فی عدد من المصادر باختلاف یسیر، منها تفسیر الصافی المقدمه السادسه، ص ۱۱.

حدوده «۱»، و امّا مبتلاه بمعارضات أقوی منها. «۲»

و جماع القول فی حق تلک الروایات- علی فرض قبول أسانیدها- أنّها إمّا ناظره إلی التأویلات «۳»، أو أنّ ما نزل علیه- صلّی اللّه علیه و آله و سلّم- کان أکثره من هذا الموجود، و من الواضح أنّ النسبه بین المنزل من اللّه علیه- صلّی اللّه علیه و آله و سلّم- و القرآن، العموم المطلق، إذ کلّ قرآن منزل

---

(۱). و الدلیل الدال ما ورد بهذا المعنی فی الکافی (ج ۸، ص ۵۳) عن أبی جعفر الباقر (ع) فی رسالته إلی سعد الخیر: «و کان من نبذهم الکتاب أن أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده، فهم یروونه و لا یرعونه ...».

و لتوضیح الحکومه نقول: إنّ روایات التحریف جاءت علی طوائف لیست متحده فی المفاد، فمن تلک الطوائف روایات جاء فیها لفظ «التحریف» و تدل علی

التحریف بعنوانه، و هی تبلیغ عشرین روایه؛ فمنها ما رواه الکلینی (الکافی ج ۸، ص ۱۲۵) و الصدوق (الخصال، باب الثلاثه، ص ۱۷۴) و الکشّی (اختیار معرفه الرجال، ص ۴) بإسنادهم عن علی بن سوید، قال: «کتبت إلی أبی الحسن موسی (ع) و هو فی الحبس کتابا إلی أن ذکر جوابه (ع) بتمامه، و فیه قوله (ع): اؤتمنوا علی کتاب اللّه فحرّفوه و بدّلوه».

و منها ما عن الصدوق (الخصال، ص ۱۷۵) بإسناده عن جابر عن النبی (ص) قال: «یجی ء یوم القیامه ثلاثه یشکون: المصحف، و المسجد، و العتره. یقول المصحف: یا ربّ حرّفونی و مزّقونی. و یقول المسجد: یا ربّ عطّلونی و ضیّعونی. و تقول العتره: یا ربّ قتلونا و طردونا ...».

فالروایه الاولی حاکمه علی تلک الطائفه من روایات التحریف و ترشدنا إلی المراد من التحریف فیها التحریف المعنوی لا اللفظی، لأنّه قال (ع) «أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده» و التحریف بهذا المعنی واقع قطعا و لیس هو محلّ النزاع، فإنّ المبتدعه قد حرّفوا القرآن طبقا لآرائهم و میولهم.

(۲). و سیذکر المؤلف- قدس سره- جمله من تلک المعارضات.

(۳). أی قسم وافر من تلک الروایات ناظر إلی تفسیر الآیات و بیان المصداق، فالساقط ما کان من هذا القبیل لا من القرآن نفسه.

و لیس کلّ منزل قرآن کالأحادیث القدسیّه «۱»، فمن أین علم أنّ ما ادّعی وجوده عند علیّ «۲»- علیه السلام- کان کلّه قرآنا فمن المحتمل أنّه- علیه السلام- جمع کلّ ما سمعه عنه- صلّی اللّه علیه و آله و سلّم- من المنزل قرآنا کان أو غیره، و القرآن هو المنزل الخاص بعنوان التحدی و الإعجاز.

و من

الواضح الأوّلی أنّ ما نقل سقوطه لیس بمثابه یعجز البشر عن الإتیان بخیر منه فکیف بمثله ک «سوره الولایه» «۳»

---

(۱). فهی أیضا تنزیل، و إطلاق لفظ التنزیل علی ما نزل قرآنا فقط کان من الاصطلاحات المحدثه.

(۲). إشاره إلی شبهه أقامها المحدّث النوری، و هی أنّ علیّا (ع) کان له مصحف یخصّه، یغایر المصحف الموجود، و کان مشتملا علی زیادات لیست فی المصحف الذی بأیدینا، و قد أتی به إلی القوم فلم یقبلوا منه و هذا من الأمور الثابته و اتفق علیها الفریقان، فما کان بأیدینا ناقص و محرّف، و یدل علی ذلک روایات: منها ما فی التفسیر الصافی (المقدمه السادسه، ص ۱۱) عن الإمام علی (ع) قال: «أتی بالکتاب کملا مشتملا علی التأویل و التنزیل، و المحکم و المتشابه، و الناسخ و المنسوخ، لم یسقط منه حرف».

و منها ما رواه فی الکافی (ج ۱، ص ۲۸۸) بإسناده عن جابر قال: «سمعت أبا جعفر (ع) یقول: ما ادّعی أحد من الناس أنّه جمع القرآن کلّه کما أنزل إلّا کذّاب، و ما جمعه و حفظه کما نزّله اللّه تعالی إلّا علیّ بن أبی طالب و الأئمه من بعده».

(۳). ذکر هذه السوره المختلفه المحدّث النوری نقلا من کتاب دبستان المذاهب (ج ۱، ص ۲۴۶- ۲۴۷) قال المؤلف الفاسد- بعد ذکر أصول عقائد الشیعه-: «و بعضهم یقول: إنّ عثمان أحرق المصاحف و أسقط سورا کانت نازله فی فضل أهل البیت، منها هذه السوره: بعد البسمله. یا أیها الذین آمنوا آمِنوا بالنورین. أنزلناهما یتلوان علیکم آیاتی و یحذّرانکم عذاب یوم عظیم. نوران بعضهما من بعض و أنا السمیع العلیم. إنّ الذین یوفون بعهد اللّه و رسوله فی آیات لهم جنّات

نعیم. و الـذین کفروا من بعـد ما آمنوا بنقضـهم میثاقهم و ما عاهـدهم الرسول علیه یقـذفون فی الجحیم. ظلموا أنفسـهم و عصوا لوصی الرسول اولئک یسقون من حمیم. إنّ اللّه الذی نوّر السموات و الأرض بما شاء و اصطفی من الملائکه

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۲۵

و «سوره الرجم» «۱»

و جعل من المؤمنین اولئک فی خلقه یفعل اللّه ما یشاء. لا إله إلّا هو الرحمن الرحیم. قـد مکر الذین من قبلهم برسـلهم فأخذتهم بمکرهم إنّ أخذی شدید الیم. إنّ اللّه قد أهلک عادا و ثمودا بما کسبوا و جعلهم لکم تذکره فلا تتقون. و فرعون بما طغی علی موسـی و أخیـه هـارون أغرقته و من تبعه أجمعین لیکـون لکم آیته و إنّ أکـثرکم فاسـقون. إنّ اللّه یجمعهم فی یـوم الحشـر فلا یسـتطیعون الجواب حین یسألون. إنّ الجحیم مأواهم و إنّ اللّه علیم حکیم. یا أیها الرسول بلّغ إنـذاری فسوف یعلمون. قـد خسـر الـذین کانوا عن آیاتی و حکمی معرضون. مثل الـذین یوفون بعهدک إنّی جزیتهم جنّات النعیم. إنّ اللّه لذو مغفره و أجر عظیم و إنّ علیّا من المتقین و إنّا لنوفیه حقّه یوم الدین. ما نحن عن ظلمه بغافلین و کرّمناه علی أهلک أجمعین فإنّه و ذریته لصابرون و إنّ عدوّهم إمام المجرمین ...».

قال المحـدّث النوری بعد نقلها فی فصل الخطاب (ص ۱۸۰): «قلت: ظاهر کلامه [أی قول صاحب دبسـتان المذاهب: و بعضـهم یقول إنّ عثمان ...] أنّه أخذها من کتب الشـیعه، و لم أجد لها أثرا فیها غیر أنّ الشـیخ محمّد بن علی بن شهرآشوب المازندرانی ذکر فی کتاب المثالب علی ما حکی عنه أنّهم أسقطوا من القرآن تمام سوره

الولایه و لعلّها هذه السوره، و اللّه العالم».

و بعد هذا یلزم علینا ذکر أمرین: الأول: أن مؤلّف کتاب دبستان المذاهب- بما أنّه لم یسجّل اسمه فی تألیفه- مجهول و تردّد نسبه الکتاب- حسب تحقیق علماء الشرق و المستشرقون- إلی عدّه من الفاسدین فی المذهب، و آخر نظریه وصل إلیها المحققون أنّه «کیخسرو بن اسفندیار» عظیم علماء المجوس فی الهند. طبع الکتاب فی سنه ۱۳۶۲ ش بتحقیق الأستاذ رحیم رضازاده فی مجلدین، حیث أورد متن الکتاب فی المجلد الأول و تعلیقاته فی المجلد الثانی و أثبت فی هذا المجلد أنّ المؤلّف هو کیخسرو.

الثانی: کتاب المثالب الذی حکیت عنه تلک العباره لا یوجد أثر له الآن، و لم یدّع أحد مشاهده تلک العباره سوی نقلها بلفظ «حکی» مجهولا کما فی عباره المحدّث النوری، أنظر للتفصیل:

القرآن الکریم و روایات المدرستین، ج ۳، ص ۱۷۲- ۱۷۹؛ صیانه القرآن من التحریف، ص ۱۸۷- ۱۹۲.

(۱). الظاهر: آیه الرجم، و قد رواها فی فصل الخطاب (ص ۱۱۰- ۱۱۹) بطرق متعدده من کتب الشیعه و أهل السنه زاعما سقوطها، و هی هکذا: «إذا زنیا الشیخ و الشیخه فارجموهما البته نکالا من اللّه و اللّه عزیز حکیم»، لاحظ للتفصیل: القرآن الکریم و روایات المدرستین، ج ۳، ص ۵۵۰- ۵۵۷.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۲۶

و «سوره الحفد» «۱» و «سوره النورین». «۲»

و حیث کان مجموع علی- علیه السلام- مشتملا علی التأویلات و کل ما نزل، و کانت علی خلاف مسلک الطواغیت لم یقبلوه، فاندفع إشکال أنّ عدم قبولهم مجموعه، کاشف عن الإسقاط و التحریف. «۳»

و اما إشکال إحراق عثمان أو دفنه سائر المصاحف «۴» فمن الممکن القریب أنّه حیث رأی أنّ

كلّا من القرّاء كتب فی مصحفه ما سمعه أو خطر بباله من التأویلات أو اختلاف القراءات «۵»، فأتلفها و حصر بالقرآن المنزل

---

(۱). ذکرها و کذا سوره الخلع فی فصل الخطاب (ص ۱۴۲ و ۱۴۳ و ۱۴۵ و ۱۷۲) نقلا عن الإتقان (ج ۱، ص ۶۵ و ج ۲، ص ۲۶) و الدرّ المنثور (ج ۱، ص ۳) و مجمع الزوائد (ج ۷، ص ۱۵۷) و اشتهر السورتان بدعائی الخلع و الحفد، قنت بهما فی الصلاه بعض الصحابه، و روی ثبوتهما فی مصحف ابیّ بن کعب هکذا: «اللهم إنّا نستعینک و نستغفرک و نثنی علیک و لا نکفرک و نخلع و نترک من یفجرک. اللهم إیاک نعبد و لک نصلّی و نسجد و إلیک نسعی و نحفد، نرجوا رحمتک و نخشی عذابک، إنّ عذابک بالکافرین ملحق».

(۲). اسم آخر لسوره الولایه.

(۳). قد ذکرنا أنّ الإشکال وجود الروایات الدالّه علی أنّ مصحف الإمام علیّ (ع) مشتمل علی أبعاض لیست موجوده فی القرآن الذی بأیدینا؛ فما ذکره المؤلف- قدس سره- هنا صوره أخری عن الإشکال.

(۴). و تقریر الإشکال هکذا: لقائل أن یقول: لا یخلو من أن یکون فی تلک المصاحف ما هو فی هذا المصحف أو کان فیها زیاده أبعاض علی ما هو فی أیدی الناس، فإن کان فیها ما هو فی أیدی الناس فلا معنی لجمعه أولا إن کان الجامع هو و لإحراقه ثانیا و لا یظنّه ذو فهم، و إن کان فیها زیادات علی ما فی أیدی الناس و قصد إبطال بعض القرآن فهذا هو الذی نحن بصدد إثباته.

(۵). و هی الاختلاف فی ألفاظ الوحی المذکور فی الحروف، و کیفیتها من تخفیف و تشدید و غیرهما، و

ذلک لا ینافی الاتفاق علی أصلها.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۲۷

علی النبی- صلّی اللّه علیه و آله و سلّم- بلسان قریش. «۱»

و مسأله اختلاف القراءه، أکثرها من اختلاف لهجات طوائف العرب و قلیلها من أخبار الآحاد. فأصل «۲» القرآن متواتر بین المسلمین، داخل فی الضروریات، «۳» العلم الإجمالی حاصل بکون إحدی القراءات هی المنزل، و ینحل هذا العلم و یتعین أنّه هی القراءه الموجوده بأیدی الناس «۴»، و ذلک لأمر الأئمه- علیهم السلام- بقراءته و التمسک به و عرض الأخبار علیه و قراءته کما یقرأه الناس المسلمون «۵»، فلا إشکال

---

(۱). ورد فی صحیح البخاری (ج ۶، ص ۹۹) بإسناده عن أنس: «... أرسل عثمان إلی حفصه أن أرسلی إلینا الصحف ننسخها فی المصاحف ثمّ نردّها إلیک، فأرسلت بها حفصه إلی عثمان فأمر زید بن ثابت و عبد اللّه بن الزبیر و سعید بن العاص و عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها فی المصاحف، و قال عثمان للرهط القرشیین الثلاثه: إذا اختلفتم أنتم و زید بن ثابت فی شی ء من القرآن فاکتبوه بلسان قریش، فإنّه انما نزل بلسانهم».

(۲). الاولی تبدیل الفاء بالواو.

(۳). لأنّ القرآن انّما یثبت بالتواتر لا بالآحاد، لتوفر الدواعی علی نقل ما کان أساسا للدین الإسلام و کلّ شی ء تتوفر الدواعی علی نقله ینحصر طریق ثبوته بالتواتر، و هذا ممّا اتفق المسلمون علیه أهل السنه و الشیعه. و لا صله بین تواتر القرآن و عدم تواتر القراءات حتی یقال: نفی تواتر القراءات یوجب نفی تواتر القرآن، لأنّ الاختلاف فی کیفیه الکلمه لا ینافی الاتفاق علی أصلها، فالقرآن شی ء و القراءات شی ء آخر.

(۴). و هی ما ینطبق علی قراءه عاصم

بروایه حفص.

(۵). فقد جاء فی الکافی (ج ۲، ص ۶۳۱، کتاب فضل القرآن، باب النوادر) بإسناده عن سفیان بن السمط قال: سألت أبا عبد اللّه (ع) عن تنزیل القرآن، قال: «اقرءوا کما علّمتم» و جاء عنه (ع) أیضا فی الکافی (ج ۲، ص ۶۳۳): «اقرأ کما یقرأ الناس». و سنذکر فی الذیل ما یتعلق بالروایتین.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۲۸

علی هذا «۱» و لو لم نقل بتواتر القراءات عن النبی- صلّی اللّه علیه و آله و سلّم-

---

(۱). أی علی اختلاف القراءات، حیث تمسک النوری فی الدلیل العاشر من کتابه بمسأله اختلاف القراءات، فقال: «لا إشکال و لا خلاف بین أهل الإسلام فی تطرق اختلافات کثیره و تغییرات غیر محصوره فی کلمات القرآن و حروفه و هیئاته فاستقرّ آراء المخالفین إلی اختیار ما اختاره سبعه منهم أو عشره. ثمّ إنّه لا بد من انتهاء ما اختاروه و غیره مما یحتمل صحّته إلی النبی (ص) کما زعموه أیضا و ادعوه فی المقام، فیکون القرآن فی نفسه و عند نزوله مبنیا علی الاختلاف، و حیث إنّ القرآن نزل فی جمیع مراتبه بنحو واحد لا تغییر فیه و لا اختلاف، کان جمیع ما ذکروه غیر الوجه الواحد المجهول المردد فیه غیر مبتنیه إلی رسول اللّه (ص) و قراءه القرآن به قراءه بغیر ما أنزل اللّه. و ظاهر المصحف الموجود الدائر غیر خالص عن بعضه أو أکثره فهو حینئذ غیر مطابق لما انزل علیه (ص) إعجازا و هو المقصود. و هذا الدلیل و إن کان غیر واف لإثبات نقصان السوره و الآیه و الکلمات، لعدم شمول تلک الاختلافات لها إلّا أنّه یمکن تتمیمه بعدم القول بالفصل».

هذا

خلاصه کلامه و قد عرفت- فیما تقدم- أنّ القرآن شی ء و القراءات شی ء آخر. و أمّا ما قاله من جهاله الواحد المنزل فهو أیضا مردود، لأنّ قوله- علیه السلام-: «اقرأ کما یقرأ الناس» ناظر إلی أشهر القراءات و الأشهر و المتداول بین الناس منذ الصدر الأوّل حتی عصرنا ما ینطبق علی قراءه عاصم بروایه حفص و لذلک اختاره سیّدنا المؤلف- قدس سره- و هی بنفسها قراءه أبیّ بن کعب (سیّد القرّاء) التی جمع عثمان المصاحف علیها حیث کان المملی أبیّا؛ فقد جاء فی کنز العمال (ج ۲، ص ۵۸۷) عن عطاء: «أنّ عثمان بن عفان لمّا نسخ القرآن فی المصاحف، أرسل إلی ابیّ بن کعب فکان یملی علی زید بن ثابت، و زید یکتب، و معه سعید بن العاص یعربه، فهذا المصحف علی قراءه ابیّ و زید».

فما جاء فی الکافی (ج ۲، ص ۶۳۴) عن أبی عبد اللّه (ع) أنّه قال: «... أمّا نحن فنقرأ علی قراءه أبیّ» لا ینافی ما ذکرناه من اشتهار القراءه التی تنطبق مع قراءه عاصم بروایه حفص و أنّها المراد من قوله (ع): «اقرأ کما یقرأ الناس» لأنّ قوله (ع): «أمّا نحن فنقرأ علی قراءه أبیّ» اشاره إلی توحید المصاحف و القراءات علی عهد عثمان حیث کان المملی ابیّا، فقوله (ع) الأخیر مؤید أیضا لما ذکرناه.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۲۹

أو عن القرّاء. «۱»

هذا، فإذن لا حاجه إلی الاستدلال علی عدم التحریف و یکفینا بطلان أدلّه التحریف و هناک أدلّه علی العدم:

[أدلّه علی عدم التحریف]

منها: قوله تعالی إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّکْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحافِظُونَ «۲». و من الواضح أنّ المراد ب «الذکر» لیس النبی- صلّی اللّه علیه

و آله و سلّم- لمكان التنزيل «۳»، فإنّه تعالى ضمن حفظه مع التأكيدات التى تراها. «۴»

و منها: أخبار الثقلين حيث قال: «تمسكوا بها و أنّهما لن يفترقا»، و من

- أضف إلى ذلك أنّه لو كان لسائر القراءات تلك الشهره لنقلت إلينا و توجد نسخ كثيره طبقا عليها و لم ينحصر طبع المصاحف فى العصر الحاضر- إلّا ما ندر- بقراءه عاصم، فتأمّل.

و أمّا ما قاله من تتميم دليله الواهى بعدم القول بالفصل فقال الأستاذ فى صيانه القرآن من التحريف (ص ۲۲۰): «أمّا مسأله التتميم بعدم القول بالفصل، فلا موضوع لها أوّلا. و ثانيا:

هى مسأله أصوليه تخصّ الأمور النظريه العقليه دون العلوم النقليه المبتنيه على أساس النقد و التمحيص».

(۱). لعدم وجود الملازمه بين تواتر القرآن و بين عدم تواتر القراءات لما ذكرناه سابقا، فراجع. و الحق و المعروف عند الشيعه عدم تواتر القراءات، أنظر للتفصيل البيان، ص ۱۲۳- ۱۵۰.

(۲). الحجر (۱۵): الآيه ۹.

(۳). و قد ذكر النورى فى تأويل هذه الآيه وجوها واهيه، أنظر للتفصيل: البيان، ص ۲۰۷- ۲۰۹؛ صيانه القرآن من التحريف، ص ۴۳- ۴۸.

(۴). و هى كلمه «إنّ» و لام التوكيد و الاستفاده من ضمير الجمع (نا) و وصف الجمع و تقديم المجرور على متعلّقه.

المعلوم إمكان التمسك بالعتره «۱» فلو كان المراد بالكتاب، الكتاب الذى كان عند علىّ- عليه السلام- و قلنا لمغايرته مع ما بأيدينا، لم يتمكن العباد من التمسك به «۲»، و الأئمه- عليهم السلام- تمسكوا بخبر الثقلين مرارا فى كلماتهم، فلا يقال: إنّه- صلّى اللّه عليه و آله و سلّم- قال: «لن يفترقا»، و لكن الأمّه فرّقت بينهما.

و منها: أخبار عرض الروايات المنقوله

عنهم- عليهم السلام- على الكتاب و أنّ ما خالفه زخرف أو باطل أو يضرب على الجدار و نحوها. «۳»

و منها: قول الثانى عند وفاه النبى- صلّى اللّه عليه و آله و سلّم- بمحضره:

---

(۱). باتباع أوامرهم و نواهيهم و هذا شى ء لا يتوقف على الاتصال بالإمام و المخاطبه معه شفاها؛ فإنّ التمسك بالعتره لا يتصور له غير ذلك المعنى الذى لم يتوقّف تحققه بملاقاه الإمام سواء يمكن للمتمسك الوصول إلى الإمام كزمان الحضور غالبا أم لم يمكن كزمان الغيبه.

(۲). لأنّ التمسك بالقرآن لا يتصور إلّا بوجوده بين أيدينا، فلا بد من كون الصحيح منه موجودا بين الأمه، و مجرّد وجوده عند الحجه (ع) مع غيبته أيضا و عدم إمكان الوصول إليه (ع) لا يكفى. أنظر للتفصيل البيان، ص ۲۱۰- ۲۱۳.

(۳). فقد جاء فى الكافى (ج ۱، ص ۶۹) بإسناده عن أيوب بن الحر قال: سمعت أبا عبد اللّه (ع) يقول: «كلّ شى ء مردود إلى الكتاب و السنه، و كلّ حديث لا يوافق كتاب اللّه فهو زخرف».

و فيه أيضا (ج ۱، ص ۶۹) بإسناده عن السكونى، عن أبى عبد اللّه (ع) قال: «قال رسول اللّه (ص): إنّ على كلّ حقّ حقيقه، و على كلّ صواب نورا، فما وافق كتاب اللّه فخذوه، و ما خالف كتاب اللّه فدعوه».

و فى ذلك المعنى روايات اخر، فلاحظ وسائل الشيعه، ج ۱۸، ص ۷۸- ۸۰.

و سيذكر المؤلف- قدس سره- تقريب الاستدلال بتلك الروايات عند إعاده ذلك الدليل بنفسه.

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص: ۳۱

«حسبنا كتاب اللّه» الظاهر أنّه كان هناك كتاب مدوّن عند الناس و بأيديهم. «۱»

و منها: بعد اشتمال الكتاب المنزل على أسماء الطواغيت و سبابهم و الوقيعه

فی حقهم فی زمانه- صلّی اللّه علیه و آله و سلّم- مع ما یعلم من شده مداراته- صلّی اللّه علیه و آله و سلّم- معهم. «۲»

و منها: أنّ الکفار من شده إعجابهم بآیات القرآن کانوا یحفظونها

---

(۱). لعدم صحّه إطلاق الکتاب علی ما کان فی الصدور؛ بل و لا علی المکتوب إذا کان منتشرا غیر مجتمع. و القائل بالتحریف لا بد له أن یدعی وقوعه من الخلفاء، و لا یتمّ ذلک إلّا بإنکار جمع القرآن فی عهد النبی (ص) و انقطاع تواتر القرآن، فالجامع و هو المحرّف إمّا أن یکون الشیخین أو عثمان أو کلّهم، بمعنی أنّ الثالث أسقط من القرآن ما کان علیهم و لم یوفّق سابقیه علی حذفه، فأسقطه تکمیلا لعملهما، و أمّا دعوی وقوع التحریف منهم من دون التعمّد فباطل قطعا لأنّه یستلزم احتمال عدم وصول القرآن إلیهم بتمامه و لو بنقل بعض الحفّاظ من صدورهم و هذا لا یظنّه ذو فهم و یدلّ علی بطلانه کثیر من الروایات و الشواهد التأریخیه. و بالخلاصه إذا ثبت جمع القرآن فی زمان النبی (ص) و عدم انقطاع تواتره لم یبق مجال کثیر لمدّعی التحریف، و سنذکر تفصیل المطلب حین یذکر المؤلف- قدس سره- بأن الحقّ کون القرآن مجموعا فی زمان النبی (ص)، فانتظر.

(۲). ردّ علی قسم من روایات التحریف، مدلولها حذف فضائح القوم و قد نقلنا عدّه منها، و منها أیضا ما فی الکافی (ج ۲، ص ۶۳۱) مرسلا عن أحمد بن محمّد بن أبی نصر قال: دفع إلیّ أبو الحسن (ع) مصحفا و قال: «لا تنظر فیه. ففتحته و قرأت فیه: لَمْ یَکُنِ الَّذِینَ کَفَرُوا فوجدت فیها اسم سبعین رجلا من قریش بأسمائهم و

أسماء آبائهم، قال: فبعث إلیّ: ابعث إلیّ بالمصحف».

فذکر المؤلف- قدس سره- فی ردّ تلک الروایات ما عرفته و بمثلها قال شیخ الفقهاء، الشیخ جعفر فی کشف الغطاء (ص ۲۹۸- ۲۹۹)- فی ضمن ردّ أخبار النقیصه- ما نصّه: «ثمّ کیف یکون ذلک و کانوا شدیدی المحافظه علی ضبط آیاته و حروفه. و خصوصا ما ورد أنّه صرّح فیه بأسماء کثیر من المنافقین فی بعض السور و منهم فلان و فلان، و کیف یمکن ذلک و کان من حکم النبی (ص) الستر علی المنافقین و معاملتهم بمعامله أهل الدین ...».

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۳۲

و یتلونها أکثر من حفظهم و قراءتهم من قصائد الشعراء کامرئ القیس، فالعاده مقتضیه بحفظها و صیانتها.

و منها: ما ورد من ختم الصحابه عده ختمات و قراءه القرآن علی النبی «۱» صلّی اللّه علیه و آله و سلّم.

و منها: أخبار النهی عن قراءه القرآن کلّه فی لیله و أنّه لا یسوغ أن یختم القرآن فی أقلّ من ثلاثه. «۲»

---

(۱). فمن تلک الروایات ما روی فی کنز العمال (ج ۲، ص ۵۹۰) عن محمّد بن کعب القرظی قال: «کان ممن ختم القرآن و رسول اللّه (ص) حی عثمان بن عفان و علیّ بن أبی طالب و عبد اللّه بن مسعود».

و منها ما ورد فی السنن الکبری (ج ۲، ص ۳۹۶) «عن أبیّ بن کعب أنّه کان یختم القرآن فی کلّ ثمان و عن تمیم الداری أنّه کان یختمه فی کلّ سبع».

و منها ما ورد فی مسند أحمد (ج ۵، ص ۱۲۴) عن یحیی بن یعمر عن سلیمان ابن صرد عن أبی بن کعب قال: «قرأت آیه و ابن مسعود خلافها

فأتيت النبى (ص) فقلت: أ لم تقرئنى آيه كذا و كذا قال: بلى ...».

و قال السيد المرتضى فى جواب المسائل الطرابلسيات: «... إنّ القرآن كان على عهد رسول اللّه (ص) مجموعا مؤلفا على ما هو عليه الآن ... حتى عين النبى (ص) على جماعه من الصحابه حفظهم له، و كان يعرض على النبى (ص) و يتلى عليه، و انّ جماعه من الصحابه مثل عبد اللّه بن مسعود و ابىّ بن كعب و غيرهما ختموا القرآن على النبى (ص) عده ختمات و كلّ ذلك يدل بأدنى تأمل على أنّه كان مجموعا مرتبا غير منثور و لا مبثوث ...»، الذخيره فى الكلام، ص ۳۶۳.

(۲). فمن تلك الروايات ما جاء فى الكافى (ج ۲، ص ۶۱۷) عن على بن أبى حمزه قال: دخلت على أبى عبد اللّه (ع) فقال له أبو بصير: «جعلت فداك أقرأ القرآن فى شهر رمضان فى ليله؟

فقال: لا، قال: ففى ليلتين؟ قال: لا، قال: ففى ثلاث؟ قال: ها و أشار بيده، ثمّ قال ...».

و تقريب الاستدلال أنّ ما جاء فى تلك الروايات و ما شابهها يدل على إمضاء الموجود؛ إذ لو قلنا بالتحريف- نعوذ باللّه- و وجود الصحيح عند الأئمه- عليهم السلام- لم يمكن لأحد

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص: ۳۳

و منها: أنّه- صلّى اللّه عليه و آله و سلّم- فى شدّه الخوف من المنافقين و المداراه معهم و تأليف قلوبهم، حتّى أنّه- صلّى اللّه عليه و آله و سلّم- أخفى أمر تبليغ الولايه يوم الغدير حتّى وعده اللّه الحفظ فى حجه الوداع، فلو كان اسم علىّ- عليه السلام- بالولايه مذكورا فى السور المتقدمه صريحا لما كان لخوفه و إخفاءه وجه.

و

منها: ورود الروايات أنّه كانت إذا نزلت آيه أمر النبى- صلّى اللّه عليه و آله و سلّم- بوضعها فى أىّ موضع من القرآن. «۱»

- ختمه؛ لعدم صدق القرآن على المحرّف الباطل. و قول المحدّث النورى- بعد نقل ذلك الدليل عن الصدوق (ره)- بأن بناءهم- عليهم السلام- على إمضاء الموجود و تبعيه غيرهم فيه اعتراف ببطلان أخبار التحريف، إذ كيف يجمع الإمضاء مع أخبار مدلولها عدم الامضاء، فهل هذا إلّا التناقض؟ و قوله أيضا بأن المراد من القرآن فى تلك الروايات الدائر بين الناس للانصراف، قول سخيف، إذ لنا أن نقول إنّ الدائر هو الحقيقى الواقعى قطعا و حمله على المحرّف يتوقف على صحّه مدعاه (و هو التحريف) فما قوله إلّا مصادره للمطلوب.

(۱). فمنها ما ورد فى مسند أحمد (ج ۴، ص ۲۱۸) عن عثمان بن أبى العاص حيث يقول: «كنت جالسا عند رسول اللّه (ص) إذ شخص ببصره ثمّ صوّبه ثمّ قال: أتانى جبريل (ع) فأمرنى أن أضع هذه الآيه بهذا الموضع من هذه السوره».

و منها ما روى فى مناهل العرفان (ج ۱، ص ۲۴۰) عن ابن عباس أنّه قال: «كان رسول اللّه (ص) إذا نزلت عليه سوره دعا بعض من يكتب فقال: ضعوا هذه السوره فى الموضع الذى يذكر فيه كذا و كذا».

و تقريب الاستدلال أنّ تلك الروايات بضميمه روايات أخر سنذكرها، تدل على كتابه القرآن و جمعه و تواتره فى زمان النبى (ص)، و تصور انقطاع التواتر و هدم ما كتب فى عهد النبى مع شده اهتمام الصحابه بحفظه تصور غير معقول، فالقائل بالتحريف لا بد له أن يثبت خلاف ذلك، و أنّ الجامع هو الخلفاء كما سعى النورى فى ذلك و تمسك

القول

و منها: تعارض أخبار التحریف بعضها مع بعض فی تعیین الساقط «۱» و عدد الآی. «۲»

- بروایات رواها أهل السنه حول جمع الخلفاء التی یفهم منها عدم تواتر الآیات و إثباتها بشاهدین أو بشهاده رجل واحد، و سنذکر تفصیل المطلب حین یذکر المؤلف- قدس سره- بأن الحقّ کون القرآن مجموعا فی زمان النبی (ص)، فانتظر.

(۱). فمن هذه الموارد ما روی فی سقوط آیه الرجم بطرق متعدّده من کتب الشیعه و أهل السنه، فإنّ واحدا من روایات التی رویت فی سقوطها لا یشترک مع روایه اخری فی جمیع الألفاظ و إلیک هذه الروایات:

أ. جاء فی الفقیه (ج ۴، ص ۲۶) روی هشام بن سالم عن سلیمان بن خالد قال: «قلت لأبی عبد اللّه (ع) فی القرآن رجم؟ قال: نعم. قلت: کیف؟ قال: الشیخ و الشیخه فارجموها البته فإنّهما قضیا الشهوه».

ب. روی فی الکافی (ج ۷، ص ۱۷۷ عن وسائل الشیعه، ج ۱۸، ص ۳۴۷) بالإسناد عن یونس، عن عبد اللّه بن سنان، عن أبی عبد اللّه (ع) قال: «الرجم فی القرآن قول اللّه عز و جل: إذا زنی الشیخ و الشیخه فارجموهما البته فإنّهما قضیا الشهوه».

ج. روی فی مسند أحمد (ج ۵، ص ۱۳۲): «الشیخ و الشیخه إذا زنیا فارجموهما البته نکالا من اللّه و اللّه علیم حکیم».

د. و فی الإتقان (ج ۳، ص ۷۶ نقلا عن الحاکم) عن زید بن ثابت قال: «سمعت رسول اللّه (ص) یقول: الشیخ و الشیخه إذا زنیا فارجموهما البته».

و قد ذکر المحدّث النوری عده أخر من تلک الروایات فی دلیله الثالث (ص ۱۱۰- ۱۱۹)، لا مجال لنقلها، و فیما نقلنا کفایه، و

القول بأنّها روايات و من الممكن نقلها بالمعنى سخيف؛ لأنّ الرواه عالمون بعدم جواز ذلك فى نصوص القرآنيه و الأدعيه.

(۲). و إليك هذه الروايات:

أ. روى فى الكافى (ج ۲، ص ۶۳۴) عن محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن على بن الحكم، عن هشام بن سالم، عن أبى عبد اللّه (ع) قال: «إنّ القرآن الذى جاء به جبرئيل (ع) إلى محمّد (ص) سبعه عشر ألف آيه».

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص: ۳۵

و منها: أنّه دلّت بعض أخبار التحريف على أنّه سقط اسم علىّ- عليه السلام- فى موارد كثيره «۱» و يعارضه صحيحه أبى بصير المرويه فى الكافى، قال: قلت له: إنّ الناس يقولون فما له لم يسمّ عليّا و أهل بيته فى كتاب اللّه! قال: «قولوا لهم إنّ رسول اللّه- صلّى اللّه عليه و آله و سلّم- نزلت عليه الصلاه و لم يسمّ لهم ثلاثا و لا أربعا ...». «۲»

و منها: حكومه بعض الروايات الدالّه على كون الساقط من قبيل التفسير

- ب. أحمد بن محمد السيّارى فى كتاب القراءات (مخطوط) عن على بن الحكم، عن هشام بن سالم قال: قال أبو عبد اللّه (ع): «القرآن الذى جاء به جبرائيل إلى محمّد (ص) عشره ألف آيه».

قال فى فصل الخطاب (ص ۲۳۹) بعد نقل هذه الروايه: «كذا فى نسختى و هى سقيمه و الظاهر سقوط كلمه سبعه قبل عشره، لاتحاده متنا و سندا لما فى الكافى؛ بل لا يبعد كون ما فيه مأخوذا منه فإنّ محمد بن يحيى يروى عن السيّارى».

أقول: ما قاله فى عدم بعد أخذ الكافى عن كتاب القراءات، صحيح و لكن من الممكن زياده كلمه سبعه فى الكافى و كون

الصحیح ما فی کتاب القراءات، و أضف إلی هذا التعارض فی نقل روایه واحده نقل المحدّث الفیض فی الوافی (ج ۹، ص ۱۷۸۱) الحدیث عن الکافی بلفظ «سبعه آلاف آیه»، و هذا یدل علی أنّ نسخه الکافی عنده کانت بهذا اللفظ.

ج. المولی محمد صالح فی شرح أصول الکافی (ج ۱۱، ص ۸۷) عن کتاب سلیم بن قیس الهلالی: «أنّ أمیر المؤمنین (ع) بعد وفاه رسول اللّه (ص) لزم بیته و أقبل علی القرآن یجمعه و یؤلفه، فلم یخرج من بیته حتی جمعه کلّه و کتب علی تنزیله الناسخ و المنسوخ منه و المحکم و المتشابه و الوعد و الوعید و کان ثمانیه عشر ألف آیه».

(۱). و قد نقلنا تلک الطائفه من روایات التحریف فی ذیل قول المؤلف- قدس سره-:

«إنّ روایات التحریف علی فرض قبولها تدل أکثرها علی أنّ فضائل علی (ع) ...»، فراجع و لاحظها.

(۲). الکافی، ج ۱، ص ۲۸۶.

و بیان المراد أو المصداق علی أخبار التحریف و أنّ تحریفهم إیّاه معنوی، کما فی روایه الفضیل بن یسار «۱» المرویه فی الکافی، عن أبی الحسن الثانی- علیه السلام- قال: قلت له: هذَا الَّذِی کُنْتُمْ بِهِ تُکَذِّبُونَ قال: «یعنی أمیر المؤمنین علیه السلام. قلت: تنزیل؟ قال: نعم». «۲»

فإنّه ظاهر فی کون المراد بالتنزیل، بیان اللّه النازل علی النبی- صلّی اللّه علیه و آله- و إن لم یکن من القرآن. «۳»

[«*» و منها: [قوله تعالی]: وَ إِنَّهُ لَکِتابٌ عَزِیزٌ لا یَأْتِیهِ الْباطِلُ مِنْ بَیْنِ یَدَیْهِ وَ لا مِنْ خَلْفِهِ. «۴» و ورود التحریف علیه إتیان الباطل من خلفه. «۵»

و منها: الأخبار المتواتره الدالّه علی عرض الروایات علی

الكتاب «۶»، و العرض على المحرّف المبدّل لا- وجه [له]، و على المنزل المحفوظ لا- يستطاع، و أكثر الأخبار الآمره بالعرض صادره بعد عصر النبوه عن الأئمه عليهم السلام. «۷»

---

(۱). الصحيح: محمد بن الفضيل.

(۲). الكافى، ج ۱، ص ۴۳۵، و الخبر طويل، و ما نقله المصنف- قدس سره- وقع فى آخره.

(۳). التنزيل؛ مصدر مزيد فيه، و أصله النزول فقد يستعمل و يراد به ما نزل مطلقا و إطلاقه على ما نزل قرآنا فقط من الاصطلاحات المحدثه، انظر للتفصيل البيان، ص ۲۲۳- ۲۲۴.

* وجدنا من هنا إلى قوله: «فصاحه الكلام كما ترى» فى الأوراق المتفرقه كما أشرنا إليه فى المقدمه.

(۴). سوره فصّلت: ۴۱- ۴۲.

(۵). لأنّ التحريف أكمل مصاديق الباطل. أنظر للتفصيل البيان، ص ۲۰۹- ۲۱۰.

(۶). قد ذكرنا بعض تلك الروايات فيما سبق من ذكر هذا الدليل بنفسه دون تقريب الاستدلال.

(۷). و هذا الدليل حسن، أشار إليه عدّه من العلماء و لا يمكن الخدشه فيه بما قاله النورى فى ردّه حيث إنّه- بعد نقل الدليل- قال: «و الجواب أنّ ما ورد عنه (ص) فى ذلك لا ينافى ما

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص: ۳۷

و منها: لو قيل بالسقوط لارتفع الوثوق فى الرجوع إليه، لمكان العلم الإجمالى «۱»، فتختل حال الظواهر. «۲»

- ورد فى التغيير بعده (ص)، و ما جاء عنهم- عليهم السلام- فهو قرينه على أنّ الساقط لم يضرّ بالموجود و تمامه من المنزل للاعجاز فلا مانع من العرض عليه مضافا إلى اختصاص ذلك بآيات الأحكام فلا يعارض ما ورد فى النقص فيما يتعلق بالفضائل و المثالب».

أقول: أمّا ما قاله من عدم المنافاه بما ورد بعده (ص) فلا يظنّه ذو فهم؛ لأنّه و بعض

من اشترک معه فی القول بالتحریف، یقول بالتحریف بعد النبی (ص) فی قلیل من الزمان (عصر الخلفاء الثلاثه) فعلی هذا یلزم تخصیص قوله (ص) و هو فی مقام جعل المیزان بمن عاصره من الصحابه فهل یلتزم بذلک من له أدنی فضل؟ أضف إلی ذلک إمکان وصول کثیر من الصحابه إلیه (ص) و المخاطبه معه (ص) فحینئذ لم تبق فائده فی قوله (ص)- نعوذ باللّه- و الحال أنّه فی مقام جعل المیزان لمعرفه الصحیح من السقیم إلی یوم القیامه. و امّا ما قاله من أنّ ما جاء عنهم- علیهم السلام- قرینه علی أنّ الساقط لم یضرّ بالموجود فهذا أیضا مردود لأنّ قرینیتها تتوقف علی القول بالتحریف، فما دام لم یثبت لا یمکن القول بها؛ لأنّه من قبیل المصادره علی المطلوب فحینئذ أخبار العرض معارضه لجمیع أخبار التحریف بفحواها و تدل علی إمضاء الموجود.

و امّا ما قاله من اختصاص العرض بآیات الأحکام فلا یعارض ما ورد فی النقص فیما یتعلق بالفضائل و المثالب فهو أیضا مردود و لنا عرض نفس أخبار التحریف علی هذا الموجود بأیدینا فإذا فعلنا ذلک نجدها مخالفه له لدلالتها علی أنّه لیس ذلک الکتاب النازل علی رسول اللّه (ص) و الحال أنّه عزّ و جلّ یقول: إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّکْرَ وَ إِنَّا لَهُ لَحافِظُونَ.

(۱). أی العلم الإجمالی بوقوع الخلل فی الظواهر بذلک.

(۲). هذا رأی المؤلف- قدس سره- و قد قال جماعه من المحققین إنّ القول بوقوع التحریف لا یمنع من التمسک بالظواهر منهم المحقق الأنصاری فی الرسائل (ج ۱، ص ۶۶، التنبیه الثالث) قال: «إنّ وقوع التحریف فی القرآن- علی القول به- لا یمنع من التمسک بالظواهر، لعدم العلم الإجمالی باختلال الظواهر بذلک،

مع أنّه لو علم لكان من قبيل الشبهه الغير المحصوره. مع أنّه لو كان من قبيل الشبهه المحصوره، أمكن القول بعدم

و منها: أنّ الإسقاط مع شده هذا الضبط و الاهتمام به خارج عن مجارى العاده. «۱»

و من الوجوه المؤيده لعدم التحريف أنّ الناقص إن كان جزءا من الكلام مربوطا به بحيث يكون لهذا الجزء دخل فى الفصاحه، يلزم النقص فى فصاحه كلام اللّه، فيلزم عدم كون ما بأيدينا معجزا أبديا.

و دعوى احتمال كون الساقط بحيث لا تختل بسقوطه فصاحه الكلام كما ترى. «۲»]

إذا دريت ما تلونا عليك فباللّه تعالى يجوز عقلك- لو لم تعقله بعقال الشبهات- التحريف بأمثال هذه الأدله الواهيه التى عمدتها عند أرباب التحريف الروايات التى قد عرفت حالها كلا ثمّ كلا.

- قدحه، لاحتمال كون الظاهر المصروف عن ظاهره من الظواهر الغير المتعلّقه بالأحكام الشرعيه العمليه التى أمرنا بالرجوع فيها إلى ظاهر الكتاب، فافهم».

أقول: لعلّ المؤلف- قدس سره- احتمل- فى فرض السقوط- أنّ بعض الظاهر المصروف عن ظاهره من الظواهر المتعلقه بالأحكام الشرعيه، و يؤيده ملاحظه الروايات الوارده المجعوله حول جمع القرآن و شطر من أخبار التحريف، أو احتمل منع خروج غير آيات الأحكام (و هى الآيات المتعلقه بالقصص و الوعد و الوعيد و الأمثال و المواعظ) عن محلّ الابتلاء (و قد ذكر علماؤنا لإثبات دخول جميع القرآن فى موضع الابتلاء طرقا) فلا تختص حجيه الظواهر بآيات الأحكام، و عليه فالعلم الإجمالى بوقوع الخلل فى بعض الظواهر بواسطه سقوط القرائن يمنع عن حجيه أصاله الظهور فى جميع الآيات فلا محيص عن منع السقوط كما فعله المؤلف- قدس سره- و سائر العلماء.

(۱). فمن لاحظ الجوامع

الحدیثیه و التواریخ یجد شده اهتمام الصحابه بحفظ القرآن و ختمها و یقطع بتواترها من عهد النبی (ص) إلی الآن، و قد مرّ بعض ما یدل علی ذلک و یأتی بعض آخر.

(۲). و هو خلاف الفرض.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۳۹

[دلائل مدعی التحریف و الجواب عنها]

و لهم أدلّه أخری أعرضنا عن ذکرها لوضوح بطلانها کالتمسک بأنّه ما وقع فی الأمم السالفه لا بد أن یقع فی هذه الأمّه، و المعلوم أنّه وقع التحریف فی التوراه و الانجیل و لا بد أن یقع فی کتابنا. «۱»

و فیه المنع صغرویا و کبرویا. «۲»

---

(۱). الدلیل مرکب من مقدمتین: الأول أنّ کلما وقع فی الامم السالفه یقع فی هذه الامّه. و قد أخذ النوری تلک المقدمه من بعض الروایات، نقلها من طریقی الشیعه و أهل السنه، فمنها ما رواه الصدوق فی کمال الدین و تمام النعمه (ص ۵۷۶، الباب ۵۴) عن غیاث بن ابراهیم، عن الصادق (ع)، عن آبائه (ع) قال: قال رسول اللّه (ص): «کلّ ما کان فی الأمم السالفه فإنّه یکون فی هذه الأمّه مثله، حذو النعل بالنعل و القذّه بالقذّه».

و المقدمه الثانیه: وقوع التحریف فی التوراه و الانجیل فقال النوری فی فصل الخطاب (ص ۳۵): «وقوع التغییر و التحریف فی الکتابین و أنّ الموجود بأیدی الیهود و النصاری غیر مطابق لما نزل علی موسی و عیسی- علی نبیّنا و آله و علیهما السلام- بمکان من الوضوح؛ بل هو مقطوع به بعد ملاحظه الآیات الکثیره و الأخبار المتواتره و إجماع المسلمین. بل ملاحظتهما فی أنفسهما کافیه فی إثبات المطلب و مغن عن الاستدلال علیه بها و قد تعرض جماعه لذکر الشواهد الداخلیه فیهما الداله علی المغایره بینهما

و بين ما نزل عليهما- عليهما السلام- و نحن نشير إلى بعضها ...».

ثمّ برهن المحدث النورى (إلى ص ۵۳) على وقوع التحريف فى التوراه و الإنجيل.

(۲). أمّا منع الصغرى و هى وقوع التحريف فى التوراه و الإنجيل فلأنّ ما نطق به القرآن و شهدت به الأخبار هو التحريف المعنوى لا اللفظى بتبديل النصّ أو الزياده أو النقص؛ إذ تأريخ العهدين يشهد بضياع نسخهما الأصليه قبل مجى ء الإسلام بقرون و أنّ الموجود منهما تراجم ناقصه و التحريف اللفظى وقع فى هذه التراجم. و قد ذكر الاستاذ فى صيانه القرآن من التحريف (ص ۱۳۳- ۱۵۰) فهرسا موجزا عن تأريخ الكتابين و قصه حياتهما فلاحظ تفصيل ذلك فيها.

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص: ۴۰

و كالتمسك بالأخبار الوارده أنّ القرآن عند الأئمه و يظهره المهدى عجل اللّه فرجه. «۱»

و فيه أنّه لا ينافى القول بعدم التحريف، إذ القرآن مع جميع تأويلاته و بطونه و مراداته و أمثاله و كيفيه نزوله عندهم. «۲»

و كالتمسك بأخبار «۳» «اقرأ القدر كما أنزلت لا كما يقرؤها الناس»

- و امّا منع الكبرى فقال المحقق الخوئى فى البيان (ص ۲۲۰- ۲۲۱) ما موجزه:

الروايات المشار إليها أخبار آحاد لا تفيد علما و لا عملا، و دعوى التواتر فيها جزافيه و لم يذكر من هذه الروايات شى ء فى الكتب الأربعه. و كثير من الوقائع التى حدثت فى الامم السابقه لم يصدر مثلها فى هذه الامه كعباده العجل، و تيه بنى إسرائيل أربعين سنه، و غرق فرعون و أصحابه و ملك سليمان للإنس و الجن ... و هذا أدلّ الدليل على عدم إراده الظاهر من تلك الروايات، فلا بد من إراده المشابهه فى بعض الوجوه

و یکفی فی صحّه التشابه و وقوع التحریف عدم اتباعهم لحدود القرآن و إن أقاموا حروفه کما فی الروایه التی تقدمت (الباقر (ع) فی رسالته إلی سعد الخیر: «و کان من نبذهم الکتاب أن أقاموا حروفه و حرّفوا حدوده ...»).

(۱). فمن تلک الروایات ما رواه المفید فی الإرشاد (ج ۲، ص ۳۸۶) مرسله عن جابر الجعفی عن أبی جعفر الباقر (ع) قال: «إذا قام قائم آل محمّد (ص) ضرب فساطیط لمن یعلّم الناس القرآن، علی ما أنزل اللّه. فأصعب ما یکون علی من حفظه الیوم، لأنّه یخالف فیه التألیف».

و منها: ما رواه فی الکافی (ج ۱، ص ۲۲۸) بإسناده عن جابر قال: سمعت أبا جعفر (ع) یقول: «ما ادّعی أحد من الناس أنّه جمع القرآن کلّه کما أنزل إلّا کذّاب، و ما جمعه و حفظه کما نزّله اللّه تعالی إلّا علیّ بن أبی طالب و الأئمه من بعده علیهم السلام».

و منها: ما رواه فی الکافی (ج ۱، ص ۲۲۸) بإسناده عن جابر، عن أبی جعفر (ع) قال: «ما یستطیع أحد أن یدّعی أنّ عنده جمیع القرآن کلّه، ظاهره و باطنه غیر الأوصیاء».

(۲). أنظر للتفصیل صیانه القرآن من التحریف، ص ۲۶۹- ۲۷۱؛ البیان، ص ۲۲۳.

(۳). کذا، و الظاهر: بخبر.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۴۱

المروی فی مستدرک الوسائل. «۱»

و فیه ضعف السند و اشتماله علی الغلاه کأحمد بن مهران «۲» و غیره.

و کالتمسک بکون العاده قاضیه بأنّه لو کان جامع شتات شی ء غیر المعصوم [یمکن] سقوط بعض أجزائه، و القرآن کان مکتوبا علی العسیب و الأکتاف فجمعه الثالث فسقط منه شی ء. «۳»

---

(۱). لم أجدها فی المصدر.

(۲). فی مجمع الرجال (ج ۱، ص ۱۶۹)

نقلا عن ابن الغضائرى أنّه قال: «أحمد بن مهران، روى عنه الكلينى فى كتاب الكافى، ضعيف». و نقلها العلامه أيضا فى خلاصه الأقوال، ص ۳۲۴، رقم ۱۲۷۲. و قال فى معجم رجال الحديث (ج ۲، ص ۳۴۶): «اعتمد عليه الوحيد- قدس سره- فى التعليقه لترحّم الكلينى عليه فى عده موارد، و إكثاره الروايه عنه، و فيه ما لا يخفى».

(۳). هذه الشبهه مبتنيه على صحّه الروايات الوارده حول جمع القرآن فى كتب أهل السنه، و هى تدل على أنّ جمع القرآن كان بعد وفاته (ص). هذا موضع اشتراك تلك الروايات؛ إذ هى متناقضه فى أنفسها من جهات شتى أوّلها- و هو أهمّها- تعيين الجامع و المتصدى للجمع، و ها ننقل موجز الروايات أولا ثمّ نعقبها بما يرد عليها:

أ. روى فى صحيح البخارى (ج ۶، ص ۹۸، كتاب فضائل القرآن) عن زيد بن ثابت، قال:

«أرسل إلىّ أبو بكر، مقتل أهل اليمامه، فإذا عمر بن الخطاب عنده، قال أبو بكر: إنّ عمر أتانى، فقال: إنّ القتل قد استحرّ يوم اليمامه بقرّاء القرآن، و إنى أخشى أن يستحرّ القتل بالقرّاء بالمواطن فيذهب كثير من القرآن، و إنّى أرى أن تأمر بجمع القرآن.

قلت لعمر: كيف تفعل شيئا لم يفعله رسول اللّه؟ قال عمر: هذا و اللّه خير، فلم يزل عمر يراجعنى حتى شرح اللّه صدرى لذلك و رأيت فى ذلك الذى رأى عمر. قال زيد: قال أبو بكر: إنّك رجل شاب عاقل لانتهمك و قد كنت تكتب الوحى لرسول اللّه (ص)، فتتبع القرآن فاجمعه فو اللّه لو كلفونى نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علىّ مما أمرنى به من جمع القرآن. قلت: كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول اللّه

(ص)؟ قال: هو و اللّه خير، فلم

- یزل أبو بکر یراجعنی حتی شرح اللّه صدری للذی شرح له صدر أبی بکر و عمر، فتتبعت القرآن أجمعه من العسب و اللخاف، و صدور الرجال حتی وجدت آخر سوره التوبه مع أبی خزیمه الأنصاری، لم أجدها مع غیره: لَقَدْ جاءَکُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِکُمْ عَزِیزٌ عَلَیْهِ ما عَنِتُّمْ حَرِیصٌ عَلَیْکُمْ بِالْمُؤْمِنِینَ رَؤُفٌ رَحِیمٌ. فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِیَ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَیْهِ تَوَکَّلْتُ وَ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِیمِ ۹/ ۱۲۸- ۱۲۹ حتی خاتمه البراءه، فکانت الصحف عند أبی بکر حتی توفاه اللّه، ثمّ عند عمر حیاته، ثمّ عند حفصه بنت عمر».

ب. روی فی کنز العمال (ج ۲، ص ۵۷۳): «إنّ أبا بکر الصدیق کان جمع القرآن فی قراطیس و کان قد سأل زید بن ثابت النظر فی ذلک فأبی حتی استعان علیه بعمر، ففعل، فکانت الکتب عند أبی بکر حتی توفی، ثمّ عند عمر حتی توفی، ثمّ کانت عند حفصه زوج النبی (ص) فأرسل إلیها عثمان فأبت أن تدفعها حتی عاهدها لیردنها إلیها، فبعثت بها إلیه، فنسخ عثمان هذه المصاحف، ثمّ ردّها إلیها فلم تزل عندها ...».

ج. روی فی کنز العمال (ج ۲، ص ۵۷۸): «لما جمع عمر بن الخطاب المصحف سأل: من أعرب الناس؟ قیل: سعید بن العاص. فقال: من أکتب الناس؟ فقیل: زید بن ثابت: قال:

فلیمل سعید و لیکتب زید، فکتبوا مصاحف أربعه، فأنفذ مصحفا منها إلی الکوفه و مصحفا إلی البصره، و مصحفا إلی الشام، و مصحفا إلی الحجاز».

د. روی فی کنز العمال (ج ۲، ص ۵۷۴- ۵۷۵): «أراد عمر بن الخطاب أن یجمع القرآن

فقام فی الناس، فقال: من کان تلقی من رسول اللّه (ص) شیئا من القرآن فلیأتنا به، و کانوا کتبوا ذلک فی الصحف و الألواح و العسب، و کان لا یقبل من أحد شیئا حتی یشهد شاهدان، فقتل و هو یجمع ذلک، فقام عثمان، فقال: من کان عنده من کتاب اللّه شی ء فلیأتنا به، و کان لا یقبل من ذلک شیئا حتی یشهد علیه شاهدان، فجاءه خزیمه بن ثابت، فقال: إنّی قد رأیتکم ترکتم آیتین لم تکتبوهما. قالوا: ما هما؟ قال: تلقیت من رسول اللّه (ص): لَقَدْ جاءَکُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِکُمْ عَزِیزٌ عَلَیْهِ ما عَنِتُّمْ ... إلی آخر السوره، فقال عثمان: و أنا أشهد أنّهما من عند اللّه، فأین تری أن نجعلهما؟ قال: اختم بهما آخر ما نزل من القرآن، فختمت بهما براءه».

ه. روی ابن شهاب أنّ أنس بن مالک حدّثه: «أنّ حذیفه بن الیمان قدم علی عثمان، و کان

- یغازی أهل الشام فی فتح أرمینیه و أذربیجان مع أهل العراق. فأفزع حذیفه اختلافهم فی القراءه، فقال حذیفه لعثمان: یا أمیر المؤمنین أدرک هذه الامه قبل أن یختلفوا فی الکتاب اختلاف الیهود و النصاری. فأرسل عثمان إلی حفصه: أن ارسلی إلینا بالصحف ننسخها فی المصاحف ثمّ نردها إلیک. فأرسلت بها حفصه إلی عثمان فأمر زید بن ثابت و عبد اللّه بن زبیر و سعید بن العاص و عبد الرحمن بن الحرث بن هشام، فنسخوها فی المصاحف، و قال عثمان للرهط القرشیین الثلاثه: إذا اختلفتم أنتم و زید بن ثابت فی شی ء من القرآن فاکتبوه بلسان قریش، فإنّما نزل بلسانهم. ففعلوا حتی إذا نسخوا الصحف فی المصاحف ردّ

عثمان الصحف إلى حفصه، فأرسل إلى كلّ أفق. بمصحف مما نسخوا، و أمر بما سواه من القرآن فى كلّ صحيفه أو مصحف أن يحرق».

قال ابن شهاب: «و أخبرنى خارجه بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال: فقدت آيه من الأحزاب حين نسخنا المصحف، قد كنت أسمع رسول اللّه (ص) يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمه بن ثابت الأنصارى: مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجالٌ صَدَقُوا ما عاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ۳۳/ ۲۳. فألحقناها فى سورتها فى المصحف». صحيح البخارى، ج ۶، ص ۹۹ كتاب فضائل القرآن.

تلك الروايات كثيره فى كتب أهل السنه و قد نقلنا النزر اليسير منها، و هى- مع اشتراكها فى جمع القرآن بعد النبى (ص) و تدوين الآيات بشهاده الشاهدين أنّها من القرآن- متناقضه من جهات شتى؛ فهل الجامع أبو بكر أو عمر أو عثمان؟ و إذا كان الجامع أبو بكر فهل هو بنفسه تصدّى لذلك أو فوّض الأمر إلى زيد بن ثابت؟ إلى غير ذلك من التناقضات، و لو نقلنا تمام تلكم الروايات لوجدت فيما تناقضات كثيره.

ثمّ كيف يمكن الركون إليها و هى تدلّ على عدم تواتر الآيات القرآنيه و قد ذكرنا سابقا أنّ المسلمين قد أطبقوا بجميع نحلهم و مذاهبهم على أنّ ثبوت القرآن ينحصر طريقه بالتواتر، أضف إلى ذلك معارضه تلكم الروايات للروايات الدالّه على أنّ جمعا من الصحابه جمعوا القرآن على عهد النبى (ص) و التى سنوردها فى ذيل جواب المؤلف قدس سره.

و لو تنزلنا و قلنا بصحه تكلم الروايات فلا بد من تأويلها على وجه لا ينافى جمع القرآن فى حياه النبى (ص)، نذكر ذلك التأويل فى مجال آخر إن شاء اللّه.

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص:

و فیه أنّ الحق کون القرآن مجموعا فی زمان النبی «۱»- صلّی اللّه علیه و آله

---

(۱). فقد جاء فی الروایات أنّ جمعا من الصحابه جمعوا القرآن علی عهد النبی (ص) و إلیک أهمّ هذه الروایات:

أ. جاء فی صحیح البخاری (ج ۶، ص ۱۰۲) عن قتاده، قال: «سألت أنس بن مالک: من جمع القرآن علی عهد النبی (ص)؟ قال: أربعه کلّهم من الأنصار: ابیّ بن کعب و معاذ بن جبل و زید بن ثابت و أبو زید».

ب. عن زید بن ثابت قال: «کنّا عند رسول اللّه (ص) نؤلف القرآن من الرقاع» سنن الترمذی، ج ۵، ص ۳۹۰.

ج. قال ابن الندیم فی الفهرست (ص ۴۳- ۴۴): «الجمّاع للقرآن علی عهد النبی (ص): علیّ بن أبی طالب رضوان اللّه علیه. سعد بن عبید بن النعمان بن عمرو بن زید، رضی اللّه عنه. أبو الدرداء عویمر بن زید، رضی اللّه عنه. معاذ بن جبل بن أوس، رضی اللّه عنه. أبو زید ثابت بن زید بن النعمان.

أبی بن کعب بن قیس بن ملک بن امرئ القیس. عبید بن معاویه بن زید بن ثابت بن الضحاک».

د. روی ابن عساکر عن الشعبی، قال: «جمع القرآن علی عهد رسول اللّه (ص) سته نفر من الأنصار: أبیّ بن کعب، و زید بن ثابت، و معاذ بن جبل، و أبو الدرداء، و سعد بن عبید، و أبو زید». تاریخ مدینه دمشق، ج ۳۹، ص ۱۷۹.

ه. فی الإتقان (ج ۱، ص ۲۰۲): «أخرج ابن أبی داود بسند حسن عن محمّد بن کعب القرظی قال: جمع القرآن علی عهد رسول اللّه (ص) خمسه من الأنصار: معاذ بن جبل و عباده بن الصامت و ابیّ بن کعب

و أبو الدرداء و أبو أيّوب الأنصارى».

و القول بأنّ المراد من الجمع فى تلكم الروايات هو الحفظ لا التدوين، مردود لأنّ كثيرا من الصحابه حفّاظ للقرآن على عهد رسول اللّه (ص) فالحصر فى أربعه أو سته فى غير محلّه.

و لا- يخفى أيضا أنّ اختلاف تلكم الروايات فى عدد الجامعين و أسماؤهم حصل من ناحيه علم الراوى بذلك فلا تعارض و نقول إنّ الجامعين كانوا أكثر من ذلك. نعم تلك المصاحف لم تكن مرتبه السور فى زمان النبى (ص) و الروايات التى وردت فى كيفيه ترتيب مصحف ابن مسعود و أبىّ بن كعب و غيرها (أنظر الفهرست لابن النديم، ص ۴۱- ۴۳؛ التمهيد، ج ۱، ص ۲۵۱- ۲۷۴) تشهد على أنّ الترتيب فى مصاحف الصحابه وقع بعد وفاه النبى (ص) لأنّ لكلّ منها نظم و ترتيب خاص حسب رأى مؤلفيها فعدم وحدتها فى

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص: ۴۵

و سلّم- و أنّ الصحابه كانوا يختمونه فى رمضان و قرأه بعضهم على رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم. «۱»

إن قلت: لو كان مجموعا فما معنى نزوله قوله تعالى: يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ فى حجه الوداع؟

قلت: أولا يمكن أن يكون منزلا مرتين، كما له نظائر كثيره كالفاتحه أو بيان المراد منه كان فى حجه الوداع.

و من الشواهد على تدوين السور و الآيات نداء عباس بن عبد المطلب لما ذهب الناس و انهزم المسلمون بقوله: يا أصحاب سوره البقره، «۲» هذا رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم»، فراجع كتاب البيان و التبيين للجاحظ (ج ۱، ص ۱۴۸، طبع حسن السندوبى).

و من مؤيدات عدم التحريف كون القرآن نورا و هاديا و

نحوها.

- ترتيب السور يدل على عدم وقوعه فى عهد النبى (ص).

و الخلاصه: كان القرآن كتب كلّه فى عهد رسول اللّه (ص) و جمع فى موضع واحد عند النبى (ص) و عده من الصحابه مع حصول النظم بين آيات كل سوره؛ لكن ترتيب السور شى ء حصل بعد وفاته (ص)، فما قاله السيد المرتضى من أنّ القرآن كان على عهد رسول اللّه (ص) مجموعا مؤلفا على ما هو عليه الآن، بعيد عن الصواب. انظر آراء العلماء حول المسأله فى البيان، ص ۲۳۷ و ما بعدها؛ التمهيد، ج ۱، ص ۲۰۸ و ما بعدها؛ القرآن الكريم و روايات المدرستين، ج ۲، ص ۷۱ و ما بعدها.

(۱). قد ذكرنا سابقا فى ذيل قول المؤلف- قدس سره- «و منها: ما ورد من ختم الصحابه ...» بعض الروايات التى وردت فى هذا المضمون، فراجع.

(۲). فلو لم تجمع الآيات و لم ترتب كيف يصح هذا النداء إلّا أن يقال بالجمع فى الصدور الذى تقدم بطلانه آنفا.

[أدلّه التحريف [غير ما مرّ]

الدليل [الأول]

إنّ اللّه قد ذكر اسم النبى- صلّى اللّه عليه و آله و سلّم- و الأئمه فى الكتب السماويه لجلاله شأنهم، فكيف لم يذكرهم فى القرآن، فيظهر أنّه [عز و جل] ذكرهم و لكنهم أسقطوها.

و الشاهد على كونهم مذكورين فيها، روايات:

منها: ما فى الكافى عن أبى الحسن- عليه السلام- قال: «ولايه علىّ مكتوبه فى جميع صحف الأنبياء ...». «۱»

و منها: ما فى تفسير العياشى عن الحسن بن علىّ قال: «من دفع فضل أمير المؤمنين- عليه السلام- فقد كذّب بالتوراه و الإنجيل و الزبور و صحف إبراهيم و سائر الكتب المنزله، الخبر». «۲»

و منها: فى تفسير العسكرى- عليه السلام-

بعين الخبر المذكور. «۳»

[و من هذه الشواهد] ما نقل عن الكتب السماويه بأخبار الآحاد:

[منها]: أربعين للشيخ اسعد بن إبراهيم الحنبلى أنّ فى صحيفه آدم مذكور

---

* وجدنا من هنا إلى قوله: «عن ضعف السند» فى الصحائف المتفرقه كما أشرنا إليه فى المقدمه.

(۱). الكافى، ج ۱، ص ۴۳۷.

(۲). لا يوجد هذا الحديث، و إن نقله النورى فى أوائل الدليل التاسع من كتابه عن تفسير العياشى، فلعلّ المؤلف- قدس سره- اعتمد عليه.

(۳). تفسير الإمام العسكرى (ع)، ص ۸۸، و فيه بعد «أمير المؤمنين (ع)» و قبل «فقد كذّب»: «على جميع من بعد النبى (ص)».

مناقب على و الأئمه عليهم السلام. «۱»

و منها: فى صحيفه شيث، كما فى الإقبال «۲» فى خبر يوم المباهله ...، .... «۳»

و منها: فى صحيفه إبراهيم كما فى سعد السعود «۴» و فى إثبات الوصيه. «۵»

و منها: ما فى التوراه الواقعى الغير المحرّف كما فى مقتضب الأثر للخزّاز الكوفى. «۶»

ذكر أسماء الأئمه- عليهم السلام- [هكذا]: «قيذوا»، «دبيراء»، «مسموعا»، «دوموه»، «مشيو». «۷»

---

(۱). فى المصدر (الحديث العشرون، عن فصل الخطاب): «عن ابن مسعود عباس قال: قال رسول اللّه (ص): لما خلق اللّه آدم سأل ربّه أن يريه من يكون من ذريته من الأنبياء و الأوصياء و المقربين. فأنزل اللّه تعالى إليه صحيفه قرأها كما علّمه اللّه إلى أن انتهى إلى محمّد (ص)، فوجد عند اسمه اسم علىّ (ع)، فقال: أ هذا نبىّ بعد محمّد (ص) قيل له: لا، بل هذا وارث علمه و وصيه. فلما وقع آدم فى الخطيئه و توسل إلى ربّه جعل عليّا ممن توسل به و بأهل بيته». و رواه فى المستدرك (ج ۵، ص

۲۳۱) عن کتاب الفضائل للشیخ شاذان بن جبرئیل القمی و الروضه له أیضا باختلاف یسیر فی الألفاظ.

(۲). الخبر طویل، أنظر إقبال الأعمال، ج ۲، ص ۳۳۶- ۳۳۷.

(۳). هنا مقدار کلمتین غیر واضح.

(۴). الخبر طویل و نقل فی إقبال الأعمال (ج ۲، ص ۳۳۸- ۳۳۹) لا فی سعد السعود.

(۵). الخبر طویل، أنظر إثبات الوصیه، ص ۱۴۰.

(۶). اسمه أحمد بن محمّد بن عیّاش (ت ۴۰۱ ق) و لم یوجد فی الکتب الرجالیه وصفه ب «الخزاز، الکوفی».

أنظر ترجمه الرجل فی رجال النجاشی، ص ۸۵، رقم ۲۰۷؛ الفهرست، ص ۳۳، رقم ۸۹.

(۷). الخبر طویل و فیه قال سالم بن عبد اللّه عمر: «کنت مع أبی عند کعب الأحبار فسمعته یقول: إنّ الأئمه من هذه الأمّه بعد نبیها علی عدد نقباء بنی اسرائیل. و أقبل علیّ بن أبی

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۴۸

و منها: ما فی کتاب الغیبه للنعمانی من أنّ النبی- صلّی اللّه علیه و آله و سلّم- مذکور فی التوراه بلفظ «میمی ماد». و «تقوبیث» و «قیذوراء» و «دبیرا». «۱»

و منها: فی کتاب یوشع بن نون کما فی مهج الدعوات. «۲»

- طالب (ع)، فقال کعب: هذا المقفّی أوّلهم و أحد عشر من ولده و سمّاه کعب أسمائهم فی التوراه: تقوبیث، قیذوا، دبیرا، مفسورا، مسموعا، دوموه، مشیو، هذار، یثمو، بطور، نوقس، قیذمو». مقتضب الأثر، ص ۲۷. و رواه فی فصل الخطاب باختلاف فی بعض الأسماء المنقوله عن التوراه.

(۱). ورد الخبر فی کتاب الغیبه (ص ۱۰۸- ۱۰۹) هکذا: «أقرأنی عبد الحلیم بن الحسین السمری- رحمه اللّه- ما أملاه علیه رجل من الیهود بأرجان یقال له الحسین بن سلیمان، من علماء الیهود بها من أسماء الأئمه- علیهم

السلام- بالعبرانیه و؟؟؟ عدتهم، و قد أثبته علی لفظه، و کان فیما قرأه أنّه یبعث من ولد إسماعیل- فی التوراه اشموعیل- یسمی «مامد» [خ- میمی ماد] یعنی محمّد (ص) یکون سیدا و یکون من آله اثنا عشر رجلا- أئمه و ساده یقتدی بهم و اسماؤهم: تقوبیت، قیذوا، ذبیرا، مفسورا، مسموعا، دوموه، مثبو، هذار، یثمو، بطور، نوقس، قیدموا. و سئل هذا الیهودی عن هذه الأسماء فی أیّ سوره هی؟

فذکر أنّها فی مشلی سلیمان یعنی فی قصه سلیمان علیه السلام». و رواه فی فصل الخطاب باختلاف فی ضبط الأسماء، لأنّ النسخ فی ضبطها مختلفه.

(۲). ورد الخبر فی مهج الدعوات (ص ۳۷۱) عن کتاب فضل الدعاء لسعد بن عبد اللّه القمی بإسناده إلی الرضا (ع) قال: «وجد رجل من الصحابه صحیفه، فأتی بها رسول اللّه (ص) فنادی الصلاه جامعه فما تخلف أحد ذکر و لا أنثی فرقا المنبر فقرأها فإذا هو کتاب یوشع بن نون وصی موسی (ع) و إذا فیها: و إنّ ربکم لرؤف رحیم ألا إنّ خیر عباد اللّه التقی الخفی و إنّ شرّ عباد اللّه المشار إلیه بالأصابع، فمن أحبّ أن یکتال بالمکیال الأوفی و أن یؤدّی الحقوق التی أنعم اللّه بها علیه فلیقل فی کلّ یوم: سبحان اللّه کما ینبغی للّه و الحمد للّه کما ینبغی للّه و لا إله إلّا اللّه کما ینبغی للّه و لا حول و لا قوه إلّا باللّه و صلّی اللّه علی محمّد و علی أهل بیت النبی الامّی و علی جمیع المرسلین و النبیین ...».

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۴۹

و منها: فی کتاب زبور داود، عبّر عن النبی- صلّی اللّه علیه و آله- [بلفظ]

«ماح ماح» و عن علی- علیه السلام- بلفظ «قاروطیا». «۱»

و منها: فی کتاب دانیال علی ما فی کشف المحجه. «۲»

و منها: ما فی الانجیل. «۳»

و منها: ما فی کتاب شمعون الصفا علی ما فی بعض الکتب. «۴»

الجواب:

إنّ هذه أخبار آحاد، ضعاف الأسانید، مضافا إلی أنّه یمکن أن یکون ذکرهم بأوصافهم لا بأسمائهم و هذا المعنی موجود فی القرآن أیضا کآیه الزکاه فی الرکوع، و قوله: یُطْعِمُونَ الطَّعامَ «۵»، و آیه التطهیر، و غیرها.

---

(۱). أنظر بحار الانوار، ج ۳۸، ص ۵۶.

(۲). قال علی بن طاوس- قدس سره- فی کشف المحجه (ص ۶۱) ما لفظه: «و وقفت أنا علی کتاب دانیال المختصر من کتاب الملاحم و هو عندنا الآن یتضمن ما یقتضی أنّ أبا بکر و عمر کانا عرفا من کتاب دانیال و کان عند الیهود حدیث ملک النبی- صلّی اللّه علیه و آله- و ولایه رجل من تیم و رجل من عدی بعده دون وصیه أبیک علیّ- علیه السلام- و صفتهما فما رأیا الصفه فی محمد جدک- صلّی اللّه علیه و آله- تبعاه و أسلما معه طلبا للولایه التی ذکرها دانیال فی کتابه».

(۳). فی الأمالی للصدوق (ص ۶۵۷) عن النبی (ص) أنّه قال: «... یا علیّ، ذکرک فی التوراه و ذکر شیعتک قبل أن یخلقوا بکلّ خیر، و کذلک فی الانجیل، فسل أهل الانجیل و أهل الکتاب عن إلیا یخبروک، مع علمک بالتوراه و الانجیل و ما أعطاک اللّه عز و جل من علم الکتاب، و إنّ أهل الانجیل لیتعاظمون إلیا و ما یعرفونه، و ما یعرفون شیعته، و إنما یعرفونهم بما یجدونهم فی کتبهم ...». و للتفصیل أنظر: معانی الأخبار، ص ۵۹؛ مناقب آل ابی

طالب، ج ۳، ص ۶۷.

(۴). أنظر مناقب آل ابی طالب، ج ۲، ص ۹۲.

(۵). الدهر: ۸.

[الدلیل الثانی] الروایات الدالّه علی عدد آی القرآن

منها: ما نقله السیّاری أحمد بن محمّد عن علی بن الحکم، عن هشام بن سالم، قال: قال أبو عبد اللّه (ع): «القرآن الذی جاء به جبرئیل إلی محمّد (ص) سبعه عشر [ألف] آیه». «۱»

و القرآن الموجود ۶۲۰۰ آیه، فسقط منها ما یقرب من ثلثیه.

[الجواب]: و أنت خبیر بضعف نقل أحمد بن محمّد بن سیّار، الشهیر بالسیّاری القائل بالتناسخ الذی قال النجاشی فی حقّه: «ضعیف الحدیث، فاسد المذهب، مجفوّ الروایه، کثیر المراسیل». «۲»

و کذا الشیخ فی ست، «۳» فکیف یعتمد علی مثله و یحطّ عن کرامه القرآن، مضافا إلی أنّه لا یدل علی التنقیص و لعلّه لم یصل کلّه إلی الناس، «۴» و من ثمّ قال فی الوافی «۵» بعد نقل الخبر: «فلعلّ البواقی یکون «۶» مخزونه عند أهل

---

(۱). کتاب القراءات للسیّاری مخطوط و کان عند النوری نسخه منه، نقل عنها هذه الروایه فی أول الدلیل الحادی عشر من کتابه فصل الخطاب، (ص ۲۳۹) و فیه: «عشره ألف» بدل «سبعه عشر ألف». و قد ذکرنا فی ذیل قول المؤلف قدس سره: «تعارض أخبار التحریف بعضها مع بعض ...» ما یتعلق بهذه الروایه، فراجع.

(۲). رجال النجاشی، ص ۸۰، رقم ۱۹۲.

(۳). الفهرست، ص ۲۳، رقم ۶۰.

(۴). و هذا منه- قدس سره- عجیب، لأنّ معناه القول بوقوع النقص و هذا ینافی ما تقدم منه قدس سره.

(۵). ج ۹، ص ۱۷۸۱.

(۶). فی المصدر «تکون» بدل «یکون».

البيت- عليهم السّلام- و يكون «۱» فيما جمعه علىّ عليه السّلام».

«۲»

[الدليل الثالث الأخبار الخاصه فی تغيير بعض الآيات و السور بإحدی الصور المغيّره]

اشاره

و منها: ما رواه العياشی عن محمّد بن سليمان الديلمی، عن أبيه، عن الصادق (ع) فی قوله تعالی: وَ كُنْتُمْ عَلى شَفا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْها بمحمّد .... «۳»

أقول: ما الداعی لتحريف اسم النبی «۴»- صلّی اللّه عليه و آله- مع غمض

---

(۱). فی المصدر «تكون» بدل «يكون».

(۲). و قد أشار الصدوق (ره) فی الاعتقادات (ص ۸۴- ۸۶) إلی تلك الروايه و أوّل الزيادات بالأحاديث القدسيه و ما نزل شرحا للمراد، قال- رحمه اللّه- «و قد نزل الوحی الذی ليس بقرآن ما لو جمع إلی القرآن لكان مبلغه مقدار سبعه عشر ألف آيه ... كما كان أمير المؤمنين- عليه السلام- جمعه، فلما جاءهم به قال: هذا كتاب ربكم كما انزل علی نبيكم، لم يزد فيه حرف و لم ينقص منه حرف ...».

(۳). تفسير العياشی ج ۱، ص ۱۹۴.

(۴). لا يلزم وجود الداعی بعد ملاحظه ما ذكره النوری فی المقدمه الاولی فی كيفيه جمع القرآن بعد رسول اللّه (ص)؛ فإنّه قال فی ابتداء المقدمه: «فی نبذ ممّا جاء فی جمع القرآن و جامعه و سبب جمعه و زمانه و كونه فی معرض تطرق النقص و الاختلاف بالنظر إلی كيفيه الجمع مع قطع النظر عمّا يدل علی تحققه أو عدمه من الخارج». ثمّ إنّه ذكر فی تلك المقدمه الروايات الوارده حول جمع القرآن فی كتب أهل السنه و هی تدل علی أنّ جمع القرآن كان بعد وفاته (ص) و إثبات الآيات بشاهدين. ثمّ إنّه ذكر دليله الثانی هكذا: «إنّ كيفيه جمع القرآن و تأليفه مستلزمه عاده لوقوع التغيير و التحريف فيه».

هذا، و قد تقدم بطلان استدلاله عند قول المؤلف- قدس سره- «و فيه انّ الحقّ كون

القرآن مجموعا فی زمان النبی (ص) ...»، فراجع.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۵۲

النظر عن ضعف السند. «۱»]

[خاتمه]

لا یخفی أنّ جلّ ما أورده مؤلفه العلّامه شیخ مشایخنا فی الروایه مخدوشه مردوده، و قلما رأیت کتابا ترد کافه محتویاته بالأدلّه القاطعه کهذا الکتاب.

و لبعض الأصحاب ردود علیه ک «کشف النقاب» «۲» للعلامه الشیخ محمود المشتهر بمعرّب البروجردی، نزیل الطهران، «۳» و کتاب «الردّ علی فصل الخطاب» للعلامه الحاج المیرزا محمّد حسین الحسینی المرعشی الشهرستانی الحائری، «۴» و کتاب «الردّ علی فصل الخطاب» للعلامه الخطیب

---

(۱). مراده مقدس سره- ضعف محمّد بن سلیمان الدیلمی و أبیه. قال النجاشی فی رجاله (ص ۱۸۲، رقم ۴۸۲): «سلیمان بن عبد اللّه الدیلمی، أبو محمّد، قیل: انّ أصله من بجیله الکوفه و کان یتّجر إلی خراسان و یکثر شراء سبی الدیلم و یحملهم إلی الکوفه و غیرها، فقیل: الدیلمی. غمز علیه، و قیل: کان غالیا کذّابا. و کذلک ابنه محمّد، لا یعمل بما انفردا به من الروایه».

و فیه (ص ۳۶۵، رقم ۹۸۷): «محمّد بن سلیمان بن عبد اللّه الدیلمی، ضعیف جدا، لا یعوّل علیه فی شی ء».

(۲). کذا، و الظاهر: کشف الارتیاب.

(۳). قال العلامه الطهرانی فی الذریعه (ج ۱۸، ص ۹): «کشف الارتیاب فی عدم تحریف الکتاب، للفقیه الشیخ محمود ابن أبی القاسم الشهیر بالمعرب الطهرانی، المتوفی أوائل العشر الثانی بعد الثلاثمائه کتبه ردّا علی «فصل الخطاب» لشیخنا النوری ... فرغ منه فی السابع عشر من جمادی الآخره فی ۱۳۰۲، یقرب من أربعه آلاف بیت، مرتبا علی مقدمه و ثلاث مقالات و خاتمه ...».

(۴). قال العلامه الطهرانی فی الذریعه (ج ۱۱، ص ۱۷۶): «رساله فی حفظ الکتاب الشریف عن

شبهه القول بالتحريف، للميرزا محمّد حسين الشهرستانى المتوفى (۱۳۱۵) عند أحفاده بكربلا».

و قد نقل مؤلف كتاب برهان روشن بعض العبارات من تلك الرساله، أنظر، ص ۱۳۹- ۱۴۲ من الكتاب.

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص: ۵۳

المصقع الحاج آقا رضا الهمدانى الواعظ «۱»، و غيرها. «۲»

و نحن قد أبطلنا بحول اللّه و قوته و بركه كتابه الكريم تمام ما أورده المؤلف فى هذه الأوراق، و ظهر عندنا ظهور الشمس عدم التحريف و أنّ القرآن كان مجموعا فى زمان النبى- صلّى اللّه عليه و آله و سلّم-، و أنّ عثمان أتلف المصاحف المشتمله على التأويلات و اختلاف القراءه.

و أثبتنا أنّ الأحوط القراءه بقراءه عاصم المتداول بين المسلمين و هى قراءه قريش و التى امضوها، و أجبنا عن روايه «نحن نقرأ بقراءه أبىّ» «۳» و الحمد للّه تعالى.

شهاب الدين الحسينى المرعشى النجفى.

---

(۱). لم أجد فى الذريعه، و ريحانه الأدب و سائر المنابع لآقا رضا الهمدانى الواعظ تأليفا فى هذا الموضوع.

(۲). نذكر الأهم منها التى ألّفت و طبعت فى السنوات الأخيره:

* القرآن الكريم و روايات المدرستين، للعلامه السيد مرتضى العسكرى. طبع الكتاب فى ثلاثه مجلدات و يعدّ من أحسن ما ألّف فى الموضوع.

* صيانه القرآن من التحريف، للأستاذ الشيخ محمّد هادى المعرفه.

* حقائق هامّه حول القرآن الكريم، السيد جعفر مرتضى.

* سلامه القرآن من التحريف، الدكتور فتح اللّه المحمدى. و قد طبع المجلد الأول منه.

* القرآن و دعاوى التحريف، للشيخ رسول جعفريان.

و انظر سائر المؤلّفات فى گنجينه شهاب، الدفتر الثانى، ص ۲۱۹- ۲۳۴.

(۳). مع الأسف لم يذكر المؤلف- قدس سره- شيئا فى الجواب عن الروايه و نحن أجبنا عنها فى ذيل قول المؤلف: «... فلا إشكال على هذا»،

فراجع.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۵۴

[تصویر]

[تقریظ کتبه المؤلف- قدس سره- إجابه لسؤال مؤلف کتاب آلاء الرحیم فی الردّ علی تحریف القرآن]

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۵۵

[المتفرقات فی علوم القرآن و أصول الفقه]

اشاره

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۵۶

[تناسب الآیات و السور]

ممّا صار سببا لزعم التحریف عدم الوقوف علی التناسب فیخیل سقوط شی ء من وجوه التناسب بینها. و علم مناسبه الآیات و السور، علم شریف و معناها العلم بمقاربتها و الارتباط بینها بالعموم و الخصوص، الحسی أو الخیالی أو التلازم الذهنی کالسبب و المسبب، و الضدین، و النظیرین.

ثمّ التناسب إمّا واضح کما لو لم تکن الاولی تماما إلّا بالثانی، و کذا إذا کانت الثانیه للاولی علی وجه التأکید أو التفسیر أو الاعتراض أو البدل؛ و هذا القسم حاله واضح. و إمّا لیس بواضح بل کانت کلّ جمله مستقله بحسب الظاهر، فلا یخلو إمّا أن تکون الثانی معطوفه علی الاولی بحرف من حروف العطف، أو لا فعلی الأوّل یعلم وجود جهه جامعه و لو کانت هی التضاد کقوله: یَعْلَمُ ما یَلِجُ فِی الْأَرْضِ وَ ما یَخْرُجُ مِنْها «۱»، و قوله تعالی: وَ

---

(۱). سوره سبأ: ۲.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۵۷

اللَّهُ یَقْبِضُ وَ یَبْصُطُ «۱» لوجود التضاد بین القبض و البسط، و الرحمه و العذاب «۲» هکذا.

و قد ألّف علماء الإسلام فی هذا العلم کتبا من أشهرها کتاب نظم الدّرر فی تناسب الآی و السور للشیخ برهان الدین البقاعی المصری.

و من علوم القرآن العلم بمناسبه فواتح السور و خواتمها بالمطالع و المقاطع كما فى سوره قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ «۳» حيث افتتح به و ختم السوره بقوله: لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ «۴» فالجامع التضاد.

و كذا مثل قوله فى سوره ق بدأها بقوله: ما أَنْتَ بِنِعْمَهِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ «۵» و ختمها بقوله: إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ «۶» و هكذا. و هذا علم لطيف دقيق عزيز المنال. و من المناسبات

انّک ترى أنّ السور المفتحه بالحروف المقطعه ذكرت فيها الحروف المماثله لها كثيرا كما فى سوره ق فإنّه ذكر فيها كلمات مشتمله على القاف كالسائق «۷» و تلقّى الملكين «۸»، و قول الرقيب و العتيد، «۹» و نحوها.

---

(۱). سوره البقره: ۲۴۶.

(۲). و الولوج و الخروج كما فى الآيه الاولى.

(۳). سوره المؤمنون: ۱.

(۴). سوره المؤمنون: ۱۱۷.

(۵). سوره القلم: ۲.

(۶). سوره القلم: ۵۱.

(۷). انظر سوره ق: ۲۱.

(۸). انظر نفس السوره: ۱۷.

(۹). انظر نفس السوره: ۱۸.

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص: ۵۸

و من المناسبات أنّ الحروف المقطعه المذكوره فى أوائل السور أنّه ذكر بعدها ما يتعلق بالقرآن الكريم، كقوله: الم. .... نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ بِالْحَقِ «۱»، المص. كِتابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ «۲» و هكذا.

تنبيهات

الأول: بعد ما ثبت حجيه ظواهر الكتاب لو ورد فى السنه عنهم- عليهم السلام- تفسير لآيه و لم يعلم أنّه تفسير لحصر المراد و قرينه لصرف الظاهر عن الظهور أو بيان للباطن ...، «۳» و الثمره أنّه لو كان فى مقام الحصر لا يجوز العمل بإطلاق الظاهر فى غير هذا المورد لسقوط الظاهر عن الحجيه، و إن كان بيانا للباطن يجوز العمل به لعدم سقوطه عن الظهور.

الثانى: ربما يتوهم أنّ النزاع فى حجيه ظواهر الكتاب قليل الجدوى إذ ما من آيه متعلقه بالفروع إلّا و قد وقع فى بيانها أو على طبقها خبر أو أخبار كثيره.

الجواب: أنّه ليس الأمر كذلك لأىّ التقدير، إذ لا ريب فى أنّه يتمسک بالعمومات و الإطلاقات فى المعاملات بالنسبه إلى

فروع الغير المنصوصه أو المنصوصه بالنصوص المتكافئه مثل: أَوْفُوا بِالْعُقُودِ «۴»،

---

(۱). سوره آل عمران: ۱ و ۳.

(۲). سوره الأعراف: ۱- ۲.

(۳). الظاهر سقوط الجزاء.

(۴). سوره المائده: ۱.

القول

و أَحَلَّ اللَّهُ الْبَیْعَ «۱»، و تِجارَةً عَنْ تَراضٍ «۲» و فَرِهانٌ مَقْبُوضَةٌ «۳»، و وَ لا تَقْرَبُوا مالَ الْیَتِیمِ «۴»، و غیرها.

و کذا فی عمومات العبادات کآیات التیمم و الوضوء و الغسل و غیرها.

و من هذا البیان یظهر دفع توهم صاحب الحدائق حیث إنّه زعم الإجمال فی عمومات المعاملات الوارده فی الکتاب ببیان أنّ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَیْعَ أرید به البیع الصحیح لا الباطل و هو لا یعلم إلّا ببیان الأئمه- علیهم السلام- فما لم یرد فیه بیان لا یجوز التمسک بها، فحالها کحال سائر الظواهر. «۵»

و فیه: عدم الإجمال فی معنی البیع، إذ بعد ظهور المعنی الموضوع له یرجع إلی السنه إلی العلم بکونه مرادا جدیا و عدمه، لا فی أصل تشخیص المستعمل فیه، فلو لم یوجد بعد الفحص و الیأس فیؤخذ بظهوره الوضعی.

فظهر من کلّ ذلک أنّ فی حجیه ظواهر الکتاب أقوال: ۱. الحجیه مطلقا و هو الأشهر؛ ۲. الحجیه بالنسبه إلی من قصد إفهامه لجریان الأصل العقلائی و إثبات عدم غفله المتکلم فی نصب القرینه الداله علی إراده خلاف الظاهر و عدم غفله السامع کذلک بخلاف الغیر المقصودین بالإفهام. ذهب إلی هذا التفصیل المحقق القمی فی مطلق الظواهر و منها ظواهر الکتاب؛ «۶» ۳. عدم

---

(۱). سوره البقره: ۲۷۶.

(۲). سوره النساء: ۳۳.

(۳). سوره البقره: ۲۸۳.

(۴). سوره الأنعام: ۱۵۳.

(۵). لم أعثر علی کلامه (ره) فی الحدائق.

(۶). أنظر: القوانین، ج ۱، ص ۳۹۸ و ۴۰۳؛ الرسائل، ج ۱، ص ۶۷- ۶۸.

الحجیه مطلقا فی نصوص الکتاب و ظواهره. ذهب إلیه الاسترآبادی؛ «۱» ۴. عدم الحجیه فی ظواهره ذهب إلیه

أكثر الأخباريين. «۲»

الوقف و الابتداء

قال الجزرى فى كتاب النشر: «لما لم يكن القارئ أن يقرأ السوره أو القصه فى نفس واحد و لم يجز التنفس بين كلمتين حاله الوصل بل ذلك كالتنفس فى أثناء الكلمه وجب حينئذ اختيار وقفه للتنفس و الاستراحه و تعيين ارتضاء ابتداء بعده و يتحتم أن لا يكون ذلك مما يحيل المعنى و لا يخل بالفهم إذ بذلك يظهر الإعجاز و يحصل القصد و لذلك حضّ الأئمه على تعلّمه و معرفته». «۳»

هل الأوقاف توقيفى كنفس القرآن أم لا؟ الذى يظهر من كلام الجزرى الثانى و لعلّ التفصيل أولى.

[أنواع الوقف]

اشاره

للوقف أقسام: التام و الكافى و الجائز و المطلق و القبيح. و الحقّ أن يقال: إنّه إن لم يكن بعده ما يتعلق به فالوقف يحسن؛ بل قد يجب لو كان الوصل مخلّا.

---

(۱). لم أجده.

(۲). أنظر: القوانين، ج ۱، ص ۳۹۳.

(۳). النشر فى القراءات العشر، ج ۱، ص ۲۲۴- ۲۲۵ باختلاف يسير فى بعض الألفاظ.

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص: ۶۱

و إن كان بحيث ليس بتام بحيث يكون شده ارتباط بينه و بين ما بعده فالوقف قبيح كالوقف بين بِسْمِ اللَّهِ و الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ و نحوها.

و إن كان ارتباط لكن لا بحيث يكون شديدا بحيث لو أخلّ به تتغير المعنى، فالوقف حسن.

فائده ۱

قد يكون الوقف تامّا فى قراءه و إعراب و غير تام على أخرى كفواتح السور كقوله تعالى: الم فإنّه تامّ إن جعلت مبتدأ و الخبر محذوف أى «الم هذه» أو عكسه أو مفعولا به «قل» مقدرا، أو غير تام إن كان ما بعده هو الخبر، و كقوله تعالى: وَ ما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ «۱» فانّه لو وقف على «إلّا اللّه» كان تاما على قراءه من يجعل «و الراسخون» جمله معطوفه على

المستثنى أى «إلّا و الراسخون يعلمون» «۲»، و هكذا.

فائده ۲

الفرق بين الوقف و السكت أنّ الوقف عباره عن قطع الصوت عن الكلمه زمنا مع التنفس، و السكت عباره عن قطع الصوت زمنا مع عدم التنفس.

---

(۱). سوره آل عمران: ۷.

(۲). كذا فى النسخه. قال السيوطى فى الإتقان، (ج ۱، ص ۲۳۶) نقلا عن ابن الجزرى: «و قد يكون الوقف تامّا فى تفسير و إعراب و قراءه، غير تام على آخر، نحو: وَ ما يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ تام إن كان ما بعده مستأنفا، غير تام إن كان معطوفا».

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص: ۶۲

فائده ۳

كيفيه الوقف على أقسام:

[۱.] السكون، و هو الأصل فى الوقف على الكلمه المحرّكه وصلا و أنّه ضدّ الابتداء فكما لا يبتدأ بالساكن لا يوقف على متحرّك.

[۲.] و الإبدال كما فى الاسم المنوّن المنصوب، يوقف على الألف بدلا من التنوين، و مثله «إذن».

و فى الاسم المفرد المؤنث بالتاء يوقف عليه بالهاء. «۱»

الاختلاف فى القراءه على أنواع

۱. منها ما لا تفاوت بين القراءتين إلّا باختلاف حركه بعض الكلمات و لا تغيير فى المعنى، نحو: «فيضاعفه» و «فيضاعفه».

۲. الاختلاف فى الحروف بحيث لا يغير المعنى، مثل: «كيف ننشزها» و «ننشرها».

۳. الاختلاف بحسب حروف الماده و لكن لا تغير فى المعنى، نحو: «إن كانت إلّا صيحه» و «إلّا زقيه».

۴. الاختلاف فى الماده بحيث يغيّر المعنى، [نحو]: «و طلح منضود» و «طلع» بعين.

۵. الاختلاف بين الكلمتين بسبب التقديم و التأخر، نحو قوله: «و جاءت سكره الموت بالحقّ»، و «جاءت سكره الحقّ بالموت».

(۱). أسماء بقيه الأقسام هكذا: الرّوم، الإشمام، النقل، الإدغام، الحذف، الإثبات، و الإلحاق.

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص: ۶۳

۶. الاختلاف فى قلّه الحروف و الزياده، كقوله: «و ما علمته أيديهم» و «ما علمت أيديهم».

ينبغى التنبيه على نكت

منها: دفع توهم النهى عن الاستخاره بالمصحف. فأقول: الاستخاره لغه طلب الخير لاشتماله بمعنى طلب الميل و عند الشرع استخراج الأصلح للإتيان أو الترك.

و استكشافه بأسباب مخصوصه، فيشبه القرعه، غايه الأمر أنّ القرعه لرفع التحير كان أصلح ام لا، بخلاف الخيره.

ثمّ إنّ لاستكشاف الأصلح و الوصول إلى الواقع طرقا:

منها: إخبار المعصوم عن الخطأ أو غيره المحفوف بالقرائن القطعيه.

و منها: حكم العقل القاطع الخالى عن شوائب الميل النفسانى، فإنّ حبّ الشى ء يعمى و يصم.

و منها: الاستخاره فإنّه يستكشف بها الأصلح بحسب الواقع فعلا أو تركا دون الثواب و العقاب. و موردها الدوران بين المباحات و المستحبات و المكروهات دون الواجبات و المحرّمات.

و هى ممّا ندب إليه العقل و الشرع، إذ العقل يحكم بحسنه لتفويض العبد أمره إلى مولاه. و الروايات دالّه على مشروعيتها و حسنها، فقد روى: «من استخار اللّه خار له». «۱»

(۱). الكافى، ج ۸، ص

۲۴۱ بزیاده بعض الألفاظ.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۶۴

و أسبابها کثیره: الحصی و السبحه و الرقاع و القرعه و لسان الغیر و المصحف.

و قد ورد النهی عن التفوّل بالقرآن، «۱» محتمل قویّا أن یکون المراد النهی عن استنباط وقوع الأمر فی المستقبل و استخراج الامور الخفیه و المغیبه کما فی التفوّل العرفی، و حکمته أنّه یصیر سببا لسوء عقیده الناس بالقرآن. «۲»

و یحتمل أن یکون المراد، التفوّل بسماع الآیه أو قراءتها.

الخیره، فی الحیره و هی متأخره عن الخیره القلبیه، ثمّ الاستشاره، ثمّ بالأسباب. و الاستخاره قابله للتوکیل، لها آداب و سنن فی الکتب. أتقنها الاستخاره ذات الرقاع، ثمّ بالسبحه، ثمّ بالمصحف.

---

(۱). روی فی الکافی (ج ۲، ص ۶۲۹) عن أبی عبد اللّه (ع) قال: «لا تتفأل بالقرآن».

(۲). إن لم یظهر أثره.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۶۵

المصادر

الإتقان، جلال الدین عبد الرحمن بن أبی بکر السیوطی (ت ۹۱۱ ه.)،

تحقیق: محمد أبو الفضل إبراهیم، القاهره: مکتبه دار التراث، ۱۳۸۷ ه.

إثبات الوصیّه للإمام علی بن أبی طالب (ع)، المنسوب إلی أبی الحسن علی بن الحسین المسعودی (ت ۳۴۶ ه.)، قم: مؤسسه أنصاریان، ۱۴۱۷ ه.

الاحتجاج علی أهل اللجاج، أبو منصور أحمد بن علی الطبرسی (ت ۶۲۰ ه.)، تعلیقات و ملاحظات: السید محمد باقر الخراسان، النجف الأشرف: ۱۳۸۶ ه.

اختیار معرفه الرجال- رجال الکشّی.

الإرشاد، أبو عبد اللّه محمد بن محمد بن نعمان المعروف بالشیخ المفید (ت ۴۱۳ ه.)، تحقیق: مؤسسه آل البیت (علیهم السلام)، قم: ۱۴۱۳ ه.،

الطبعه الاولى.

القول الفاصل فى الرد على مدعى التحريف، ص: ۶۶

الاعتقادات، أبو جعفر محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمّى المعروف بالشيخ الصدوق (ت ۳۸۱ ه.)،

تحقیق: عصام عبد السید (طبع ضمن مصنفات الشیخ المفید فی المجلد الخامس)، قم: ۱۴۱۳ ه.،

الطبعه الاولی.

إقبال الأعمال، علی بن موسی الحلّی المعروف بابن طاوس (ت ۶۶۴ ه.)، تحقیق: جواد القیومی الاصفهانی، قم: مکتب الاعلام الإسلامی، ۱۴۱۵ ه.، الطبعه الاولی.

أمالی الصدوق، أبو جعفر محمد بن علی بن الحسین المعروف بالشیخ الصدوق (ت ۳۸۱ ه.)، قم: مؤسسه البعثه، ۱۴۱۷ ه.، الطبعه الاولی.

أوائل المقالات، محمد بن محمد بن نعمان المعروف بالشیخ المفید (ت ۴۱۳ ه.)، تحقیق: إبراهیم الأنصاری الزنجانی، بیروت: دار المفید، ۱۴۱۴ ه.، الطبعه الثانیه.

بحار الأنوار، محمد باقر بن محمد تقی المجلسی (ت ۱۱۱۱ ه.)، تهران:

دار الکتب الإسلامیه، الطبعه الثانیه. القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف ۶۶ المصادر

هان روشن، الحاج المیرزا مهدی البروجردی، طهران: ۱۳۷۵ ه.

البیان فی تفسیر القرآن، (المجلد ۳۵ من موسوعه الإمام الخوئی)، السید أبو القاسم الموسوی الخوئی (ت ۱۴۱۳ ه.)، قم: مؤسسه إحیاء آثار الإمام الخوئی.

تاریخ مدینه دمشق، أبو القاسم علیّ بن الحسن بن هبه اللّه المعروف بابن عساکر (ت ۵۷۱ ه.)، تحقیق: علی شیری، بیروت: دار الفکر، ۱۴۱۶ ه.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۶۷

التبیان فی تفسیر القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسی (ت ۴۶۰ ه.)، بیروت: دار إحیاء التراث العربی.

تفسیر الصافی، محمد محسن بن مرتضی الفیض الکاشانی (ت ۱۰۹۱ ه.).

تفسیر العیّاشی، أبو النضر محمد بن مسعود العیّاشی (ت ۳۲۰ ه.)،

تحقیق: السید هاشم الرسولی المحلاتی، طهران: المکتبه العلمیه الإسلامیه.

تفسیر القمّی، علی بن إبراهیم بن هاشم القمّی (ت ۳۰۷ ه.)، تحقیق:

السید طیب الموسوی الجزائری، قم: دار الکتاب، ۱۳۶۷ ش، الطبعه الرابعه.

التفسير المنسوب إلى الإمام العسكرى (ع)، تحقيق: مدرسه الإمام المهدى (عج)، قم: مؤسسه الإمام المهدى (عج)، ۱۴۰۹ ه.، الطبعه

الاولی.

التمهید فی علوم القرآن، محمد هادی معرفه، قم: مطبعه «مهر».

تهذیب الأحکام، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسی (ت ۴۶۰ ه.)،

تحقیق: السید حسن الموسوی، طهران: دار الکتب الإسلامیه، الطبعه الرابعه.

حاوی الأقوال، عبد النبی الجزائری (ت ۱۰۲۱ ه.)، تحقیق: مؤسسه الهدایه لإحیاء التراث، قم: ۱۴۱۸ ه.، الطبعه الاولی.

الخصال، أبو جعفر محمد بن علی بن الحسین بن بابویه القمّی المعروف بالشیخ الصدوق (ت ۳۸۱ ه.)، تحقیق: علی أکبر الغفاری، قم: مؤسسه النشر الإسلامی، ۱۴۱۴ ه.

خلاصه الأقوال، أبو منصور الحسن بن یوسف بن علی بن المطهّر المعروف ب «العلامه الحلّی» (ت ۷۲۶ ه.)، تحقیق: جواد القیومی، قم:

مؤسسه النشر الإسلامی، ۱۴۱۷ ه.، الطبعه الاولی.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۶۸

دبستان المذاهب، کیخسرو اسفندیار، تحقیق: رحیم زاده ملک، طهران: ۱۳۶۲ ه.

الدّر المنثور فی التفسیر المأثور، جلال الدین عبد الرحمن بن أبی بکر السیوطی (ت ۹۱۱ ه.).

الذریعه إلی تصانیف الشیعه، الشیخ آغا بزرگ الطهرانی (۱۳۸۹ ه.)،

بیروت: دار الأضواء، ۱۴۰۳ ه.

رجال ابن داود، تقی الدین الحسن بن علی بن داود الحلّی (ت ۷۰۷ ه.)،

تحقیق: السید محمد صادق آل بحر العلوم، النجف: المطبعه الحیدریه، ۱۳۹۲ ه.

رجال الطوسی، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسی (ت ۴۶۰ ه.)،

تحقیق: جواد القیومی، قم: مؤسسه النشر الإسلامی، ۱۴۱۵ ه.،

الطبعه الاولی.

رجال الکشّی- اختیار معرفه الرجال، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسی (ت ۴۶۰ ه.)، تحقیق: حسن المصطفوی، جامعه مشهد

المقدسه، ۱۳۴۸ ش، الطبعه الاولی.

الرجال لابن الغضائری، أحمد بن الحسین الغضائری (ق ۵)، تحقیق: السید محمد رضا الحسینی الجلالی، قم: دار الحدیث، ۱۴۲۲ ه.، الطبعه الاولی.

رجال النجاشی، أبو العباس أحمد بن علی النجاشی (ت ۴۵۰ ه.)، تحقیق:

السید موسی الشبیری الزنجانی، قم: مؤسسه النشر الإسلامی، ۱۴۱۸ ه.،

الطبعه السادسه.

القول الفاصل

فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۶۹

سعد السعود، علی بن موسی الحلّی المعروف بابن طاوس (ت ۶۶۴ ه.)،

قم: منشورات الرضی، ۱۳۶۳.

سلامه القرآن من التحریف، فتح اللّه المحمدی، طهران: پیام آزادی، ۱۴۲۰ ه.، الطبعه الاولی.

سنن الترمذی، أبو عیسی محمد بن عیسی بن سوره الترمذی (ت ۲۷۹ ه.)،

تحقیق: عبد الرحمن محمد عثمان، بیروت: دار الفکر، ۱۴۰۳ ه.

السنن الکبری، أحمد بن الحسین بن علی البیهقی (ت ۴۵۸ ه.)،

بیروت: دار الفکر.

شرح اصول الکافی، ملا محمد صالح المازندرانی (ت ۱۰۸۱ ه.)، تحقیق:

السید علی عاشور، بیروت: دار إحیاء التراث العربی، ۱۴۲۱ ه.، الطبعه الاولی.

شرح الوافیه، السید محسن الأعرجی المعروف بالمحقق البغدادی (ت ۱۲۲۷ ه.)، مخطوط.

صحیح البخاری، محمد بن إسماعیل البخاری (ت ۲۵۶ ه.)، بیروت:

دار الکتب العلمیه (بالأوفست عن طبعه دار الطباعه العامره باستانبول).

صیانه القرآن من التحریف، محمّد هادی معرفه، قم: مؤسسه النشر الإسلامی، ۱۴۱۸ ه.، الطبعه الثانیه.

الغیبه، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسی (ت ۴۶۰ ه.)، تحقیق: عباد اللّه الطهرانی و الشیخ علی أحمد ناصح، قم: مؤسسه المعارف الإسلامیه، ۱۴۱۱ ه.

الغیبه، أبو عبد اللّه محمد بن إبراهیم بن جعفر الکاتب النعمانی (ت ۳۵۰ ه.)، تحقیق: علی أکبر الغفاری، طهران: مکتبه الصدوق.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۷۰

فرائد الاصول- الرسائل، الشیخ مرتضی الأنصاری (ت ۱۲۸۱ ه.)،

تحقیق: عبد اللّه النورانی، قم: مؤسسه النشر الإسلامی.

فصل الخطاب، میرزا حسین النوری (ت ۱۳۲۰ ه.)، طبعه حجریه.

الفهرست، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسی (ت ۴۶۰ ه.)، تحقیق:

السید محمد صادق آل بحر العلوم، النجف الأشرف: نشریات المکتبه المرتضویه و مطبعتها.

الفهرست لابن الندیم، أبو الفرج محمد بن أبی یعقوب إسحاق المعروف بالندیم (ت ۳۸۰ ه.)، تحقیق: یوسف علی طویل، بیروت: دار الکتب العلمیه، ۱۴۱۶ ه.،

الطبعه الاولی.

القرآن الکریم و روایات المدرستین، السید مرتضی العسکری، قم: کلیه اصول الدین، الطبعه الاولی.

القرآن و دعاوی التحریف، رسول جعفریان، بیروت: دار الثقلین، ۱۴۱۵ ه. الطبعه الاولی.

قوانین الاصول، میرزا أبو القاسم القمّی (ت ۱۲۳۱ ه.)، طبعه حجریه.

الکافی، محمد بن یعقوب الکلینی (ت ۳۲۹ ه.)، طهران: دار الکتب الإسلامیه، ۱۳۸۸ ه.

کشف الغطاء، الشیخ جعفر کاشف الغطاء (ت ۱۲۲۸ ه.)، طبعه حجریه.

کشف المحجّه لثمره المهجه، علی بن موسی بن طاوس الحلّی (ت ۶۶۴ ه.)، النجف الأشرف: المطبعه الحیدریه، ۱۳۷۰.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی التحریف، ص: ۷۱

کمال الدین و تمام النعمه، أبو جعفر محمد بن علی بن الحسین المعروف بالشیخ الصدوق (ت ۳۸۱ ه.)، تحقیق: علی أکبر الغفاری، قم: مؤسسه النشر الإسلامی.

کنز العمّال فی سنن الأقوال و الأفعال، علاء الدین علیّ المتقی ابن حسام الدین الهندی (ت ۹۷۵ ه.)، تصحیح: الشیخ صفوه السقا، بیروت: مؤسسه الرساله، ۱۴۰۹ ه.

مجمع البیان، أبو علی الفضل بن الحسن الطبرسی (ت ۵۴۸ ه.)، صیدا:

مطبعه العرفانی، ۱۳۵۴ ه.

مجمع الرجال، المولی عنایه اللّه بن علی القهپائی (کان حیّا ۱۰۱۶ ه.)،

تحقیق: السید ضیاء الدین الشهیر بالعلامه الاصفهانی، قم: دار الکتب العلمیه.

مجمع الزوائد و منبع الفوائد، نور الدین علی بن أبی بکر الهیثمی (ت ۸۰۷ ه.)، بیروت: دار الکتاب العربی، ۱۴۰۲ ه.، الطبعه الثالثه.

مستدرک الوسائل، میرزا حسین النوری (ت ۱۳۲۰ ه.)، تحقیق و نشر:

مؤسسه آل البیت- قم.

مسند أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل الشیبانی (ت ۲۴۱ ه.)، بیروت:

المكتب الإسلامی و دار صادر، ۱۳۸۹ ه.، الطبعه الاولی.

معانی الأخبار، أبو جعفر محمد بن علی بن الحسین المعروف بالشیخ الصدوق (ت ۳۸۱ ه.)، تحقیق: علی أکبر الغفاری، قم: مؤسسه النشر الإسلامی، ۱۳۶۱ ش.

القول الفاصل فی الرد علی مدعی

معجم رجال الحدیث، السید أبو القاسم الموسوی الخوئی (ت ۱۴۱۳ ه.)، قم: مرکز نشر آثار الشیعه، ۱۴۱۰ ه.، الطبعه الرابعه.

معرفه القرّاء الکبار، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبی (ت ۷۴۸ ه.)،

تحقیق: بشّار عوّاد معروف و شعیب الأرناءوط، بیروت: مؤسسه الرساله.

مناقب آل أبی طالب، محمد بن علی بن شهرآشوب المازندرانی (ت ۵۸۸ ه.)، النجف الأشرف: مطبعه الحیدریه، ۱۳۷۶ ه.

مناهل العرفان، محمد عبد العظیم الزرقانی، بیروت: مؤسسه التاریخ العربی، ۱۴۱۲ ه.، الطبعه الثالثه.

من لا یحضره الفقیه- الفقیه، أبو جعفر محمد بن علی بن الحسین المعروف بالشیخ الصدوق (ت ۳۸۱ ه.)، تحقیق: علی أکبر الغفاری، قم:

منشورات جماعه المدرسین، ۱۴۰۴ ه.، الطبعه الثانیه.

مهج الدعوات و منهج العبادات، علی بن موسی بن طاوس الحلّی (ت ۶۶۴ ه.)، تحقیق: الشیخ حسین الأعلمی، بیروت: مؤسسه الأعلمی، ۱۴۱۴ ه.، الطبعه الاولی.

النشر فی القراءات العشر، أبو الخیر محمد بن محمد الدمشقی الشهیر بابن الجزری (ت ۸۸۳ ه.)، تصحیح: علی محمد الصباغ، بیروت: دار الفکر.

الوافی، محمد محسن بن مرتضی الفیض الکاشانی (ت ۱۰۹۱ ه.)، تحقیق:

ضیاء الدین الاصفهانی، اصفهان: مکتبه الإمام أمیر المؤمنین (ع)، ۱۴۰۶ ه.

وسائل الشیعه، محمد بن الحسن الحر العاملی (ت ۱۱۰۴ ه.)، طهران:

المکتبه الإسلامیه.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ۱۴۲۶ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبيّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ((sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١.JAVA

٢.ANDROID

٣.EPUB

٤.CHM

٥.PDF

٦.HTML

٧.CHM

٨.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١.ANDROID

٢.IOS

٣.WINDOWS PHONE

٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹